

Distr.  
GENERALTD/B/COM.2/EM/10  
18 September 1997  
ARABIC  
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة  
للتجارة والتنمية

## مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية

المتصلة بذلك

اجتماع الخبراء المعني بقوانين وسياسات

المنافسة

جنيف، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الأدلة العملية على المنافع التي ستحقق نتيجة لتطبيق مبادئ قوانين  
وسياسات المنافسة في مجال التنمية الاقتصادية بغية زيادة الكفاءة  
في التجارة الدولية والتنمية

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

المحتوياتالمقررات

٥ - ١ ..... موجز واستنتاجات

٨ - ٦ ..... مقدمة

الفصل

١٨ - ٩ ..... الأول- المنافسة والكفاءة

١٥ - ٩ ..... ألف- الكفاءة الساكنة

١٨ - ١٦ ..... باء - الكفاءة الدينامية

المحتويات (تابع)الفقراتالفصل

٢٦ - ١٩	..... المنافسة والنمو	- الثاني
٢٢ - ١٩	..... ألف - المنافسة ورفع الضوابط التنظيمية والرفاه	
٢٦ - ٢٣	..... باء - المنافسة والسياسة الصناعية	
٣٦ - ٢٧	..... فوائد تطبيق قوانين وسياسات المنافسة	- الثالث
	..... ألف - آثار مكافحة الممارسات التجارية التقييدية والحاجة الى	
٣٣ - ٢٧	..... المعلومات	
٣٦ - ٣٤	..... باء - الدعوة إلى المنافسة	

## موجز واستنتاجات

١- يمكن تقييم منافع المنافسة على أساس البيانات المتصلة بالآثار المترتبة على التواطؤ أو التركيز، مقابل ما يترتب على مكافحة الممارسات التجارية التقييدية أو على إزالة الضوابط من آثار على الانتاجية والأسعار وهوامش الربح واستمرار الأرباح ومرونة أو سرعة تكيف الأسعار أو الأرباح وحوافز الابتكار التكنولوجي ورفاه المستهلك والمنتج والنمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة في مجال التجارة الدولية. وثمة نقص في البيانات عن الآثار المترتبة على مكافحة الممارسات التجارية التقييدية وجهود ترويج المنافسة، وسجلت أحياناً توترات وعمليات مفاضلة فيما بين المنافسة والكفاءة الساكنة والكفاءة الدينامية. غير أنه ما زالت توجد أدلة على أن تطبيق إجراءات مكافحة الممارسات التجارية التقييدية كان مؤثراً سواء في حالات فردية أو من خلال إحداث أثر رادع، مما ساعد على تهيئة مناخ موات للمنافسة. غير أن بقاء هذا المناخ يستلزم بذل جهود متواصلة لتعزيز كفاءة التنفيذ. كما أن عملية إزالة الضوابط تكون أكثر كفاءة عندما يتم دعمها بإجراءات مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

٢- والأدلة المتوافرة تتعلق أساساً بتجارب البلدان المتقدمة، غير أنها تبين أن ثمة منافع كبيرة يمكن تحقيقها من خلال تعزيز تطبيق مبادئ قوانين وسياسات المنافسة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من حيث تحقيق قدر أكبر من الانتاج والكفاءة في تخصيص الموارد والكفاءة الديناميكية والرفاه والنمو. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى أن منافع المنافسة قدّرت أساساً للبلدان التي يوجد لديها فعلاً اقتصادات مفتوحة نسبياً وسياسات منافسة، فمن المحتمل أن تحقق البلدان الأخرى مكاسب أكبر نسبياً من خلال اعتماد سياسات المنافسة وتنفيذها؛ غير أن هذه البلدان قد تتكبد، بنفس المعيار، خسائر تكيف أكبر نسبياً. وقد تفاوت فيما بين مختلف البلدان في مختلف الأوقات محتوى قوانين وسياسات المنافسة وتطبيقها وعلاقتها بالسياسات الصناعية والتجارية نظراً إلى أن البلدان قد سعت بنجاح متفاوت إلى تعزيز الطاقة التكنولوجية والقدرة على المنافسة الدولية لصناعاتها والتعويض عن الآثار المترتبة على فشل أسواقها أو تخفيف وطأة التكيف الهيكلي. وقد كانت سياسات الصناعات الناشئة ناجحة في بعض الحالات، غير أنه سجلت أيضاً حالات فشل عديدة. وكانت المنافسة الكاملة في الأجل الطويل أساسية لجعل الشركات والصناعات قادرة على المنافسة. واعتمدت على نطاق واسع إصلاحات تعزز القدرة على المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وسجل تقارب كبير في السنوات الأخيرة في سياسات المنافسة في مختلف البلدان على الرغم من أنه ما زالت توجد تفاوتات كبيرة فيما بينها.

٣- وما زالت توجد قيود تنظيمية عديدة على المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وبالإضافة إلى ذلك، حلت القيود الخاصة أحياناً محل القيود الحكومية أو أنها قد تحل محلها. والقضية المطروحة على هذه البلدان الآن هي تحديد أمثل مسار يتبع من أجل مواصلة إجراء إصلاحات تعزيز المنافسة. وقد تَصمَّم على أساس كل حالة على حدة السياسات المناسبة الواجب اتباعها في هذا المجال في ضوء الظروف المتطورة لفرادى البلدان، مع مراعاة تجارب البلدان الأخرى وعيوب السوق السائدة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وكذلك بيئتها التجارية العامة. غير أن من المفيد أن توضع بعض المعايير الواضحة المتصلة بأهداف قوانين وسياسات المنافسة (ولا سيما معايير تحديد الأهمية النسبية التي ينبغي إيلاؤها للكفاءة ورفاه المستهلك وغير ذلك من الأهداف) وإجراءات اتخاذ القرار الواجب اتباعها. ويمكن أن تقدم سلطات الإشراف على المنافسة مساهمة رئيسية في تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها من خلال: (أ) التعبير عن آرائها بشأن السياسات أو التدابير التي تقيد المنافسة وتقديم المشورة

حول الطريقة التي يمكن بها بلوغ الأهداف الاقتصادية المشروعة من خلال تدابير أقل تقييداً للمنافسة؛ (ب) التوليف بين التنفيذ الفعال لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية واتباع نهج واقعي اقتصادياً إزاء التعاون والتركز وإجراء تقييم دينامي للأسواق. وقد تكون المرونة في تطبيق قوانين وسياسات المنافسة ضرورية بوجه خاص في البلدان النامية لكي لا يعوّق تحقيق أهداف الكفاءة أو النمو أو التنمية (على نحو ما هي مبيّنة في مجموعة المبادئ والقواعد) ويلزم كفاءة الانسجام بين سياسات المنافسة وغير ذلك من السياسات الرامية إلى تعزيز النمو.

٤- وقد سجلت صعوبات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فيما يتصل بتوافر أو جمع المعلومات لأغراض مكافحة الممارسات التجارية التقييدية. وتحتاج سلطات الاشراف على المنافسة بالتالي إلى أن تتوافر لديها صلاحيات وإجراءات مناسبة فيما يتصل بجمع المعلومات وتبادلها، بالتعاون حسب ما يكون مناسباً مع السلطات الحكومية الأخرى وكذلك (وفي بعض الحالات ذات الجوانب الأولية) مع السلطات الأجنبية المكلفة بالاشرف على المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى نقص البيانات المتصلة بنتائج تطبيق قوانين وسياسات المنافسة من قبل سلطات الاشراف على المنافسة، فقد يكون من المفيد أيضاً أن يعزز تبادل المعلومات فيما بين سلطات الاشراف على المنافسة فيما يتصل بالتجارب في هذا الصدد. وقد يعزز هذا التقارب فيما بين سياسات المنافسة وجهود الدعم الوطني والدولي لتعزيز المنافسة والكفاءة ورفاه المستهلك.

٥- وفي ضوء ما ورد أعلاه، يمكن أن تشمل التدابير الحكومية الممكنة ما يلي:

(أ) زيادة التركيز على حماية وتعزيز المنافسة كهدف رئيسي من أهداف السياسات الاقتصادية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مع إفساح المجال لتحقيق هذا الهدف بمرونة تراعي السمات المميزة لفرادى البلدان؛

(ب) تعزيز الجهود التي تبذلها سلطات الاشراف على المنافسة لجمع البيانات ذات الصلة بنتائج إنفاذ قوانين وسياسات مكافحة الممارسات التجارية التقييدية وتشجيع المنافسة؛

(ج) التشاور في إطار الأونكتاد حول صلاحيات وإجراءات سلطات الاشراف على المنافسة فيما يتصل بجمع وتبادل المعلومات ذات الصلة بمكافحة الممارسات التجارية التقييدية؛

(د) مواصلة عمليات تبادل المعلومات داخل الأونكتاد حول:

١٠٠٠ المصادر والإجراءات التي تستخدمها سلطات الاشراف على المنافسة لجمع وتنظيم المعلومات على أساس عرضي ومنتظم على حد سواء، بما في ذلك في مجال معالجة الحالات التي تنطوي على جوانب دولية؛

١٠٠١ في ضوء التحليل الاقتصادي المطبق في حالات معينة، سبل التدخل التي تستخدمها سلطات الاشراف على المنافسة (مكافحة الممارسات التجارية التقييدية و/أو تشجيع المنافسة) والإجراءات المتبعة وأي صعوبات مواجهة؛

٣٠ آثار التدخل على رفاه المستهلك أو على أداء الشركات أو الصناعات أو الاقتصاد الوطني.

### مقدمة

٦- طلب مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية إلى أمانة الأونكتاد أن تقوم بإعداد "مشروع" دراسة حول الأدلة العملية على المنافع (بما فيها المنافع التي تتحقق للمستهلكين) التي تتحقق للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نتيجة لتطبيق مبادئ قوانين وسياسات المنافسة في مجال التنمية الاقتصادية بغية زيادة الكفاءة في التجارة والتنمية على الصعيد الدولي<sup>(١)</sup>. وبالتالي فقد قدم مشروع الدراسة<sup>(٢)</sup> إلى اجتماع الخبراء المعني بقوانين وسياسات المنافسة (١٣ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) الذي أوصى بأن يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعد الدراسة للنظر فيها في الاجتماع القادم على أساس التعليقات المقدمة في اجتماع الخبراء والتعليقات التي سترد بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧<sup>(٣)</sup>. وأقرت لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك توصيات فريق الخبراء في الدورة الأولى للجنة (١٨-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و٧ شباط/فبراير ١٩٩٧)<sup>(٤)</sup>. وقد أعدت هذه الدراسة وفقاً لهذين الطلبين.

٧- ولأغراض هذه الدراسة، يشير مصطلح "المنافسة" إلى عملية التنافس فيما بين الشركات وإلى هياكل السوق المؤدية إلى هذا التنافس (أو التنافس المحتمل) بينما تشير عبارة "سياسة المنافسة" إلى السياسة الرامية إلى حماية المنافسة وتعزيزها وذلك بتنفيذ قوانين المنافسة لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية التي تقوم بها الشركات وفضلاً عن التأثير في تصميم أو تنفيذ السياسات أو التدابير الحكومية الأخرى التي تؤثر في المنافسة. وتستعرض هذه الدراسة الأدلة العملية حول المنافع التي تعود بها المنافسة على الكفاءة والرفاه والقدرة على التنافس على المستوى الدولي والنمو. ولم تبذل أي محاولة لفحص مدى فعالية سياسة المنافسة في بلوغ أهداف أخرى لسياسة المنافسة في بعض البلدان أو المناطق الأخرى مثل تكامل الأسواق أو تحسين الفرص السوقية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو كفالة حرية العمل الاقتصادي أو إزالة تركيز السلطة الاقتصادية أو تعزيز اقتصاد ومجتمع تعدديين.

٨- ويقدم الفصل الأول بإيجاز وصفاً للنظرية ويقدم الأدلة العملية على المنافع التي تحقق نتيجة للمنافسة من حيث الكفاءة الساكنة والكفاءة الدينامية ورفاه المستهلك وبعض عمليات المفاضلة التي قد تنشأ. ويتصل الكثير من الأدلة المستعرضة بآثار تزايد المنافسة الناجمة عن إزالة الضوابط والتحرير نظراً إلى أن التنظيم الاقتصادي هو شكل رئيسي من أشكال القيود التي تعترض دخول الأسواق. ويستعرض الفصل الثاني الأدلة المتصلة بالآثار الأوسع نطاقاً المترتبة على المنافسة من حيث الرفاه والنمو والقدرة التنافسية للتجارة، مع النظر في هذا الصدد في بعض الآثار المترتبة على التدخل الحكومي المباشر وإزالة الضوابط بالنسبة للرفاه والنمو الاقتصادي والكفاءة على الصعيد الدولي. ويبين الفصل الثالث الأدلة المتصلة بالمنافع الناجمة عن مكافحة الممارسات التجارية التقييدية وتشجيع المنافسة من قبل سلطات الاشراف على المنافسة.

## الفصل الأول

### المنافسة والكفاءة

#### ألف- الكفاءة الساكنة

٩- إن المنافسة تمكن الأسواق من "مكافأة" المنتجين ذوي الأداء الجيد و"معاينة" المنتجين ذوي الأداء الرديء، وبالتالي فإنها تشجع نشاط المبادرة ودخول شركات جديدة في الأسواق وزيادة كفاءة المؤسسات؛ ويؤدي هذا إلى زيادة انتاجية رأس المال والعمالة ويقلص تكاليف الانتاج ويحسن قدرة الشركات على المنافسة (على الرغم من أن بعض المنتجين يمكن أن يتكبدوا خسائر في عملية المنافسة ويضطروا إلى الخروج من الأسواق). كما أن المنافسة تكفل تمتع الزبائن بالوفورات في التكلفة (إذ إن المنافسة تؤدي إلى أسعار إجمالية أدنى على الرغم من أن الأسعار قد ترتفع أحياناً في بعض الأسواق نظراً إلى إعادة تخصيص الموارد لأغراض الانتاج في أسواق أخرى)؛ ويستفيد الزبائن أيضاً من تزايد كمية المنتجات وجودتها وتنوعها. ويشمل الزبائن لهذا الغرض مستخدمي المدخلات الوسيطة الذين تتحسن جودة المنتجات التي يحصلون عليها وهيكل التكاليف التي يدفعونها وذلك بفضل المنافسة فيما بين موردي تلك المنتجات وتولي الحكومات عمليات المشتريات العامة. ومن الناحية الاقتصادية، هناك نوعان رئيسيان من الكفاءة التي تعزز المنافسة هما "الكفاءة الساكنة" (أمثل استخدام للموارد الموجودة بأقل تكلفة) والكفاءة الدينامية (أمثل استحداث لمنتجات جديدة وعمليات انتاج أكثر كفاءة وهيكل تنظيمية أحسن مع مرور الوقت). ويمكن تصنيف الكفاءة الساكنة في نوعين فرعيين هما "كفاءة الانتاج"، أي كفاءات التشغيل التقني وغير التقني، إلى جانب الوفورات في تكاليف الصفقات والوفورات بالنسبة للحد الأدنى الافتراضي للتكاليف<sup>(٥)</sup>؛ و"كفاءة التخصيص"، أي تخصيص المنتجات من خلال نظام الأسعار بأمثل طريقة لازمة لتلبية طلب المستهلكين (وهو ما يحدث في الحالات التي يكون فيها ناتج كل منتج بالمستوى الذي تكون فيه التكلفة الحدية لانتاج وحدات إضافية تكلفة معادلة لسعر هذه الوحدات). وتؤدي إساءة تخصيص الموارد إلى تكبد "خسارة ثابتة" لا يسترجعها أي من المنتج أو المستهلك. وقد تؤدي المنافسة الكاملة أحياناً إلى عدم الكفاءة ويظل هناك حتماً بعض القوة السوقية في حالات عديدة؛ وتهدف سياسات المنافسة بالتالي إلى تحقيق أكثر ما يمكن تحقيقه واقعياً من "المنافسة العملية" وتلتزم سبلاً يمكن بها تحقيق انسجام القوة السوقية مع سلوك المنافسة النشطة. غير أن الصعوبة التي تواجهه في الواقع العملي هي تحديد ما هو "عملي"، أي مقدار ما يلزم من منافسة لتؤتي المنافسة ثمارها النافعة، وما إذا كان الدخول الفعلي أو المحتمل إلى الأسواق أو التغيير التكنولوجي سيسود على الحواجز التي تعترض دخول الأسواق ويحد من القوة السوقية، وما إذا كان من المحتمل تحقيق أي مكاسب تعويضية في الكفاءة.

١٠- ولا يمكن بسهولة قياس بعض نتائج المنافسة أو أنه قد لا يكون هناك سوى القليل من الأدلة العملية المتوفرة حولها، في حين أن بعض الأدلة قد تكون غير قاطعة أو غامضة. أو قد يكون من الصعب عزل نتائج تزايد المنافسة عن نتائج تحقيق وفورات أخرى ناجمة عن إزالة الضوابط. وعلى الرغم من هذه المصاعب، تتوفر أدلة فيما يتصل بمنافع المنافسة بالنسبة للكفاءة الساكنة وقد ينطوي الأمر في هذا الصدد على بعض المصاعب وعمليات المفاضلة. وأوجه قصور الدراسات التي تتيح بيانات عن الآثار المترتبة على التركيز هي أن هذه الدراسات لا تفحص "الأسواق" الحقيقية من زاوية سياسات المنافسة (مع مراعاة إمكانية استبدال المنتج)<sup>(٦)</sup> وكثيراً ما لا تعكس بالكامل المنافسة من الواردات أو الآثار المترتبة على التواطؤ أو طرق

تغير هياكل السوق في ظل التنافس بين الشركات أو الآثار المترتبة على الدخول المحتمل إلى الأسواق؛ بل إن تلك الدراسات تتناول التركيز (وهو إعادة تركيز البائعين من بين منتجي بلد ما) وضمن تصنيفات صناعية كلية (عادة على مستويات تتألف من ثلاثة أو أربعة أرقام) خلال فترات معينة كمؤشرات على القوة السوقية الحقيقية. ومع ذلك، ومثلما نوقش أعلاه، فإن تركيز السوق لا يعني بالضرورة نقص المنافسة ولا سيما إذا كانت الحواجز القائمة أمام الدخول إلى الأسواق منخفضة؛ والمنافسة عملية ليست متصلة بالضرورة بعدد المنافسين؛ وأي مكاسب في الكفاءة تتحقق نتيجة التركيز قد تكون داعمة للمنافسة عندما تؤدي هذه المكاسب إلى منافسة أقوى. غير أن البيانات المتاحة تظل مفيدة لتقديم صورة عامة في هذا الشأن. وتصبح فيما يلي محاولة مناقشة مسألة عدم الكفاءة الناجمة عن الأنشطة المتصلة بقوة السوق (مثل نشاط التماس الدخل الريعي بغية الحصول على الحماية التنظيمية أو استبقائها، أو المنافسة غير القائمة على الأسعار من خلال الإعلانات المفرطة أو تمايز المنتجات أو جودة الخدمات) ذلك لأنه يصعب تحديد مقدار الخسائر المتكبدة فيها ونظراً إلى أن المنافسة غير القائمة على الأسعار كثيراً ما تكون مفيدة لرفاه المستهلك.

١١- ففي هولندا، قدّر المعدل السنوي لخسارة المستهلك الناجمة عن ممارسات التواطؤ أو الأنظمة التقييدية في عدة قطاعات خدمات بما يتراوح بين ٣٣٠ و٤٣٠ مليون غيلدر (أي ما يتراوح بين ٢,١ و٢,٧ مليار دولار)<sup>(٧٠)</sup>. وتدل البيانات المتصلة بالولايات المتحدة، على أن تواطؤاً للتلاعب بمناقصات أغذية بحرية مجمدة، كان موضع ملاحقة قضائية في نهاية الأمر، أدى إلى رفع متوسط الأسعار عن سعر المنافسة خلال سنة بنسبة ٢٣ في المائة<sup>(٧١)</sup>، وأن انهيار تواطؤات تحديد الأسعار في بعض الصناعات أدى إلى انخفاضات حادة في تكاليف التصنيع<sup>(٧٢)</sup>. صحيح أن الكارتلات قد تساهم أحياناً في تيسير التكيف، غير أن المنافسة القوية قد تكون أحياناً بنفس القدر من الكفاءة أو قد تكون أكثر كفاءة لغرض ترشيد الصناعات ولا سيما في الأسواق الكبيرة<sup>(٧٣)</sup>. وقد اتضح من دراسة بعض الكارتلات المعفاة في إطار عملية الترشيد في ألمانيا (سمح بموجب قانون المنافسة في ألمانيا بوجود عدة أنواع مختلفة من الكارتلات رهناً بالوفاء بشروط معينة) أن تلك الكارتلات عززت قدرة المنتجين في الصناعات المعنية على البقاء، غير أنه لا يوجد سوى القليل من الأدلة على أنها قد ساهمت في تحسين الانتاجية والكفاءة بينما أسفرت عن أسعار أعلى وناتج أدنى<sup>(٧٤)</sup>.

١٢- وتتفاوت الأدلة بشأن العلاقة بين التركيز من جهة والانتاجية أو الأسعار أو الأرباح من جهة أخرى (وقد يعزى ذلك في الحالة الأخيرة إلى أن نقص المنافسة يؤدي إلى تبديد الأرباح في تكاليف أعلى). وقد تبين من دراسة أجريت حول ٦٧٠ شركة بريطانية أن القوى السوقية (المقدرة على أساس الحصص السوقية المرتفعة) أدت إلى انخفاض مستويات الانتاجية، وأن تزايد المنافسة (مقاسة بتزايد أعداد المنافسين أو بانخفاض هوامش الربح) يرتبط بمعدلات أعلى للنمو الاجمالي في انتاجية عوامل الانتاج<sup>(٧٥)</sup>. وتبين من مقارنة لنسب الأرباح الاجمالية في حالة ٣٦ صناعة تحويلية في ١٤ من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن مستوى الأرباح الاجمالية في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٢ كان أدنى بكثير في الصناعات غير المركزة مما هو الحال في الصناعات المركزة<sup>(٧٦)</sup>. وفي حالة الولايات المتحدة، لا يتوفر سوى قدر قليل من الأدلة الواضحة عن وجود علاقة بين هيكل السوق والأسعار وحيثما توجد هذه العلاقة لا يكون واضحاً إلى أي مدى تعكس هذه العلاقة أداء تنافسياً أعلى أو منتجات أحسن من جانب الشركات الرائدة. غير أن ثمة أدلة قاطعة فيما يتصل بارتفاع تكاليف أو رسوم للخدمات مثل منشآت توليد الطاقة الكهربائية أو المصارف العاملة في أسواق مركزة<sup>(٧٧)</sup>؛ وقد أدى بعض الاندماجات (ولا سيما في الأسواق العالية التركيز إلى حدوث زيادة كبيرة في الأسعار)؛ كما توجد بعض الأدلة على أن الأسواق المركزة قد عززت التواطؤ<sup>(٧٨)</sup>.

١٣- وحيثما يؤدي التركيز السوقي إلى خفض المنافسة، يظل من الممكن أحياناً أن يفضي إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة باتاحة تحقيق وفورات حجم أو إنتاج كبير أو تحسين التنظيم أو أنشطة أخرى يمكن أن تعود منافعتها على المستهلك إلى حد ما<sup>(١٦)</sup>. وأقصى هذه الحالات ما يتمثل في الاحتكار الطبيعي حيث يكون إنتاج شركة ما أكفأ حل بفضل وفورات الحجم ووفورات الإنتاج الكبير وحجم التكاليف الثابتة. غير أن الحد الأدنى للنطاق الاقتصادي للعمليات يتفاوت تفاوتاً واسعاً بحسب الصناعات وبما يتمشى مع تطور التكنولوجيا. والآثار المترتبة على تركيز البائعين فيما بين المنتجين المحليين تتوقف في جملة أمور على حجم السوق بالنسبة إلى الحد الأدنى من الحجم الاقتصادي للمصنع وكذلك على المنافسة من الواردات. وقد بينت دراسات الصناعات الكندية والسويدية أن الحواجز التجارية تؤدي إلى عدم الكفاءة أو إلى ارتفاع الأرباح، غير أن تمركز البائعين العالي لا يؤدي إلى نفس النتيجة طالما كانت منافسة الواردات قوية وربما تكون قد أدت إلى تحقيق وفورات حجم. وقد كان للمنافسة من الواردات في سوق الولايات الكبيرة أثر أشد نسبياً في كفاءة الصناعات التي كانت أكثر تركزاً مما كانت تحتاج إليه لبلوغ وفورات الحجم<sup>(١٧)</sup>. ويعتمد الكثير بالتالي على درجة التركيز؛ وتؤكد دراسة أجريت حول الصناعات في ستة بلدان متقدمة أن زيادة تركيز البائعين فوق مستوى معين تميل إلى تقليص الكفاءة التقنية<sup>(١٨)</sup>. أما فيما يتعلق بالاندماجات، فإن الأدلة تبين أن أغلبيتها (ولا سيما الاندماجات التكتلية) تخفض الكفاءة والربحية بينما لا تكون لها سوى آثار ايجابية ضئيلة أو آثار سلبية في النمو، غير أنه ما زالت توجد نسبة كبيرة من الاندماجات التي تحسن الكفاءة<sup>(١٩)</sup>.

١٤- وتشكل النسبة بين الأسعار والتكاليف الحدية (نسبة المربحة) مؤشراً هاماً على الانحرافات عن التخصيص الأمثل للموارد ورفاه المستهلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار وجود مستويات ربح عالية نسبياً في منتج معين أو سوق جغرافية معينة أو استمرار التباينات في الأرباح بين الشركات العاملة في نفس السوق قد يدل على عاقبة المنافسة في تلك السوق: فكفاءة التخصيص الكاملة ستؤدي إلى تعادل مستويات الربح في جميع مجالات الاقتصاد في الأجل الطويل مع تدفق رأس المال من الاستخدامات منخفضة العائد إلى الاستخدامات مرتفعة العائد. غير أن مستوى الأرباح الاجمالية واستمرار الأرباح عادة ما يتفاوت خلال دورة الأعمال، وقد يكون أعلى في الأسواق الدينامية وقد يعزى إلى استمرار تصدر فرادى الشركات من حيث الكفاءة؛ كما يصعب قياس الأرباح المستمرة بسبب انعدام دقة تجميع البيانات حول مختلف المنتجات والشركات. غير أن مقارنة بين عدة بلدان متقدمة قد بينت أنه بالنسبة لمعظم البلدان، كلما تزايدت المنافسة في أسواقها (وهذا يقدر أساساً استناداً إلى مستويات التركيز)، ارتفع مستوى التقارب في الأرباح على المدى الطويل وزادت سرعة تعديل مستويات الأرباح<sup>(٢٠)</sup> وتشكل سرعة تكييف الأسعار مع تغيرات التكلفة والطلب مقياساً رئيسياً آخر للمرونة الاقتصادية، علماً بأن مجمل الأدلة المتصلة بعدة بلدان من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باستثناءات قليلة) هو أن سرعة التكييف تكون أبطأ في الصناعات التي يرتفع فيها مستوى تركيز البائعين؛ وقد كان للمنافسة من الواردات آثار ايجابية في سرعة التكييف في بعض البلدان بينما لم تكن لها أية آثار تذكر في بلدان أخرى<sup>(٢١)</sup>. وقد تبين من دراسة استقصائية لسلك تحديد الأسعار في ٦٥٤ شركة في المملكة المتحدة أن المنافسة (مقاسة على أساس عدد المتنافسين أو الحصص السوقية) أدت إلى زيادة وتيرة عمليات مراجعة الأسعار<sup>(٢٢)</sup>. ويشكل مدى استجابة الأسعار لتراجع الطلب وبالتالي في تراجع مستوى استخدام القدرات مؤشراً آخر؛ وقد تبين أن هذا "القصور الذاتي في سوق المنتجات" في الاستجابة لحالات الركود في الدورة التجارية هو أكبر في السوقين الأوروبية واليابانية (للفترة ١٩٧٤-١٩٩٢) مما هو الحال في سوق الولايات المتحدة الأكثر منافسة<sup>(٢٣)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة أدلة تفيد بأن استجابات التسعير الدورية تكون أبطأ في أسواق احتكار القلة مما هو عليه الحال في الأسواق المتجزأة (على الرغم من أن هذه التحليلات الاجمالية لا تأخذ في الاعتبار الأسواق الدينامية نسبياً)، بينما اتضح أن



النزعة إلى توافر قدرة مفرطة تكون قوية بوجه خاص في احتكارات القلة الضعيفة وفي الكارتلات غير المحكمة<sup>(٢٤)</sup>.

١٥- وتميل الهياكل الصناعية في البلدان النامية إلى التركيز أكثر مما هو الحال في البلدان المتقدمة<sup>(٢٥)</sup>. وقد تبين من مقارنة للتفاعل بين نسبة تركيز شركات في صناعة تحويلية ماليزية ومعدلات نموها ومعدلات التعريفات الاسمية لواردات البضائع التي تنتجها هذه الصناعات أنه يوجد متوسط أدنى للتعريفات الاسمية في القطاعات عالية التركيز، ومع ذلك فإن تدفقات الواردات تكون أدنى نسبياً في هذه القطاعات بالمقارنة مع القطاعات الأقل تركيزاً<sup>(٢٦)</sup>. وقد يكون هذا هو الحال لأن الشركات الكبيرة في هذه الصناعات المتركة قد استغلت مواقعها المهيمنة لزيادة الحواجز القائمة أمام دخول الأسواق. وشهدت الشركات الصغيرة العاملة في الصناعات التي تتمتع بمستوى أكبر نسبياً من الحماية من الواردات معدلات نمو أدنى نسبياً؛ وقد يعزى ذلك إلى الدخول السوقي المكثف إلى هذه القطاعات بسبب الحماية وهو ما قد يكون أدى إلى إنتاج صغير الحجم غير فعال. وتبين من استقصاء آخر شمل ٤٩٢ مؤسسة في ٣١ صناعة ماليزية أن هوامش التكلفة السعر زادت مع تركيز البائعين وكثافة الاشهار وفرص التصدير والمنافسة من الواردات وكثافة رأس المال<sup>(٢٧)</sup>. كما تستعرض هذه الدراسة دراسات أخرى للعلاقة القائمة بين الهيكل والسلوك والأداء في عدة بلدان (هي بلدان نامية أساساً)<sup>(٢٨)</sup>. وتؤكد هذه الدراسات عموماً أن هوامش التكلفة - السعر وحجم الشركات وفورات الحجم وكثافة رأس المال ووجود مستثمرين أجانب هي عوامل لها في هذه البلدان (مثلما هو الحال في ماليزيا) علاقة ترابط ايجابي مع التركيز. غير أنه لا يتضح إلى أي مدى يمكن أن يعزى ذلك إلى نقص المنافسة أو إلى الكفاءة النسبية للشركات الكبيرة في هذه القطاعات وكذلك إلى وفورات الحجم في الأسواق الصغيرة.

#### باء - الكفاءة الدينامية

١٦- لعل الكفاءة الدينامية هي أهم المنافع التي تحققها المنافسة. غير أن عمليات المفاضلة الممكنة التي قد تنطوي عليها الكفاءة الدينامية مع المنافسة تكون أعلى مما هو الحال في الكفاءة الساكنة، كما أن تقييمها يكون أكثر صعوبة لأنه يصعب قياس الكفاءة الدينامية أو التنبؤ بها. وتوفر المنافسة حوافز للاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير والأخذ بأساليب إنتاج جديدة واستحداث منتجات جديدة من أجل تخطي المنافسين. يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت هناك مسارات عديدة يمكن أن يسلكها التقدم التكنولوجي، فإن المنافسة تتيح اختبار العديد من هذه المسارات ثم انتقاء أحسنها، وهو ما يصعب على الاحتكار محاكاته. وقد أجمع ممثلو الأعمال الذين أدلوا بأرائهم في جلسة استماع عقدتها مؤخراً لجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة على أن المنافسة تحفز الابتكار؛ وبالتالي فقد تم الإقرار حتى من قبل رئيس شركة T & AT، وهي شركة كانت، تحتكر خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة، بأن مرسوم مكافحة الاحتكار الذي اقتضى أن تصفي الشركة أصولها المستخدمة لتبادلها الهاتفية المحلية، وهو مرسوم اقترن بأمر صادر للشركات المحلية المنشأة حديثاً بأن تتيح لمنافسي شركة T & AT على صعيد المكالمات الهاتفية البعيدة حقوق استخدام الوصلات الهاتفية على أساس غير تمييزي، لم يؤد إلى تشجيع الدخول المكثف إلى السوق. وزيادة النمو وتخفيض الأسعار فحسب وإنما أدى أيضاً إلى ابتكارات تكنولوجية كبيرة<sup>(٢٩)</sup>. وتؤكد البيانات المتصلة بصناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في بلدان أخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن التحرير أدى إلى ابتكارات تكنولوجية<sup>(٣٠)</sup>. ويلاحظ أيضاً أن الشركات الصغيرة قد تكون في حالات عديدة أكثر ابتكاراً من الشركات الكبيرة، ولا سيما في مجال إنجاز ابتكارات جذرية في

الصناعات التي تشهد تقدماً تكنولوجياً سريعاً، ويحقق انفاقها على البحث قدراً أكبر نسبياً من الابتكارات لكل وحدة من وحدات الانفاق المتكبد. ويعتبر ابقاء الأسواق مفتوحة أمام الوافدين الجدد من ذوي الأفكار الجديدة شرطاً هاماً من شروط التقدم التكنولوجي<sup>(٣١)</sup>.

١٧- غير أن المنافسة قد تثبط الابتكار في ظروف معينة. وقد يتعين المفاضلة بين الكفاءة الساكنة والكفاءة الدينامية وبين رفاه المستهلك في الأجل القصير وفي الأجل الطويل وذلك في الحالات التي يحتمل فيها أن يعاد استثمار الأرباح في جهود الابتكار. وقد يلزم تحقيق أرباح أعلى من التكاليف الجديدة من أجل تمويل أنشطة البحث والتطوير الجارية وكحافز لإجراء المزيد من البحث والتطوير على حد سواء (وقد تم في بعض الصناعات الابتكارية تحقيق أرباح اجمالية عالية نسبياً)<sup>(٣٢)</sup>. كما أن قوة السوق التي تتيحها الهياكل المتركة كثيراً ما تؤدي إلى الابتكار (ولا سيما عندما تكون وتيرة التقدم في قاعدة المعرفة ذات الصلة بطيئة) بسبب ما يتوافر للشركات الكبيرة من زيادة في الموارد ووفورات الحجم ولأن هيكل السوق المجزأ على نحو مفرط يحدث أثراً مثبطاً، إذ لا يوفر قدراً كافياً من التيقن فيما يتعلق بعوائد الاستثمار<sup>(٣٣)</sup>. وتميل كثافة البحث والتطوير إلى الارتفاع حسب حجم الشركة وتسجل الصناعات المتركة نسبياً أعلى من حيث العلاقة بين أرقام المبيعات الاجمالية ومستويات البحث والتطوير والنزعة إلى تسجيل البراءات. وعلى الرغم من وجود أدلة عن أن هذه النسب تنخفض في بعض الحالات عندما يتجاوز التركيز عتبة معينة<sup>(٣٤)</sup> فإنه لا توجد أدلة قاطعة تبين وجود أي علاقة سببية بين زيادة التركيز وتدني الابتكار. والشركات الكبيرة يمكن أن تطور تكنولوجياتها الجديدة إلى درجة كمال أعلى مما هو الحال في الشركات الصغيرة كما تتفوق في مجال البحث والتطوير المخفضين للتكاليف. غير أن التباينات بين الصناعات من حيث الفرص التكنولوجية تفسر قوة البحث والتطوير أو الابتكار تفسيراً أفضل مما تفسره التباينات في هيكل السوق. وكثيراً ما يؤدي التعاون في مجال البحث والتطوير والاستغلال المشترك لنتائج البحث إلى تحقيق مكاسب كفاءة كبيرة، غير أن ذلك يمكن أن يحد من المنافسة بين الشركات ويعوق دخول الوافدين الجدد إلى السوق ويسفر عن آثار غير مباشرة مانعة للمنافسة في الانتاج والتسويق وفي الأسواق الأمامية، مع ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية بالنسبة لتيرة التغير التكنولوجي واتجاهه<sup>(٣٥)</sup>. والنتائج التكنولوجية للترتيبات التعاونية في مجال البحث والتطوير التي بدأت في أوروبا في الثمانينات هي نتائج مخيبة للأمل حتى الآن<sup>(٣٦)</sup>.

١٨- وبسبب ضرورة أن تتاح للمبتكرين فرصة استرجاع استثماراتهم في مجال البحث والتطوير وتقليل مخاطر استيلاء "المتطفلين" على شعار ذلك البحث والتطوير، فإن حقوق الملكية الفكرية تتيح قدراً من الحماية من المنافسة لفترة معينة (أي أن المنافسة على أساس السعر والكمية تقيّد عمداً من أجل تشجيع المنافسة من خلال الابتكار)<sup>(٣٧)</sup>. وبينما يمكن أن يؤدي هذا إلى تكبد خسارة ثابتة لا يمكن استرجاعها من قبل المنتج أو المستهلك نتيجة لارتفاع الأسعار وانحسار انتشار الابتكارات وثمارها وانعدام متابعة الابتكارات (إذا كانت الحماية مفرطة الاتساع)، فإن ذلك ينبغي أن يوزن بما يتحقق على صعيد النمو والرفاه من منافع نتيجة استحداث منتجات وعمليات جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما تمنحه الملكية الفكرية من حقوق خالصة يعادل بالضرورة احتكاراً، إذ يمكن أن تكون هناك منافسة كافية من المنتجات أو التكنولوجيات البديلة.

## الفصل الثاني

### المنافسة والنمو

#### ألف- المنافسة ورفع الضوابط التنظيمية والرفاه

١٩- تؤدي الحواجز التي تعوق المنافسة داخل الاقتصاد إلى خسائر على مستوى الرفاه، سواء كانت هذه الحواجز ناجمة عن قيود حكومية أو عن قيود خاصة. وهكذا كشفت دراسة استقصائية لـ٦٤ بلدا عن علاقة سلبية جدا بين مستوى دخل الفرد وحجم متوسط نسب هامش الربح في عام ١٩٨٥<sup>(٣٨)</sup>. وقدرت نسبة الخسارة التامة في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة، بوصفها مرتبطة بالانحراف النسبي للأسعار (هامش الربح) ومرونة الطلب (تقلب الطلب بالنسبة لتغير الأسعار) في مختلف القطاعات بما يتراوح بين ٠,٥ و ٢ في المائة<sup>(٣٩)</sup>. وفيما يخص هولندا قدر، على أساس نموذج توازن عام مطبق على اقتصاد صغير مفتوح، أن معدل النمو السنوي الحقيقي بين عام ١٩٨٤ و ١٩٩٠ كان سيكون أعلى بحوالي نصف في المائة وأن نمو الصادرات كان سيكون أعلى بزهاء ١ في المائة لو تميزت الأسواق الهولندية بنفس المرونة التي تميزت بها الأسواق في الولايات المتحدة؛ وكان أثر تخفيضات الضرائب على الاقتصاد الكلي سيزداد أيضا<sup>(٤٠)</sup>.

٢٠- وقد أدى رفع الضوابط التنظيمية والتخصيص وتعزيز المنافسة في عدد من القطاعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بصورة عامة، إلى الدخول إلى الأسواق، وانخفاض التكاليف والأسعار والأرباح، وتحسين نوعية الخدمات، والابتكار<sup>(٤١)</sup>. ويقدر أن رفع الضوابط التنظيمية في سبع من صناعات الخدمات الرئيسية في الولايات المتحدة خلال الثمانينات أدى إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وتحسن الإنتاجية والابتكار وتوفير فرص الدخول إلى الأسواق وانخفاض الضغوط على الأسعار وازدياد أنواع المنتجات وتحسن نوعية الخدمات، فضلا عن زيادة سنوية تتراوح بين ٣٢ و ٤٢ مليار دولار في الفوائد التي يجنيها المستهلكون و ٣,٢ مليار دولار في أرباح المنتجين، مما يشكل تحسناً في الجزء المتأثر بالإصلاحات من الناتج القومي الإجمالي تتراوح نسبته بين ٧ و ٩ في المائة<sup>(٤٢)</sup>. وكشف استعراض مقارن للبلدان الأوروبية عن وجود صلة إيجابية بين التقليل النسبي من تنظيم أسواق المنتجات، ونمو الإنتاجية، والنمو الاقتصادي العام<sup>(٤٣)</sup>. وتفيد التقديرات بأن تنفيذ برنامج السوق الموحدة حتى عام ١٩٩٤ في الاتحاد الأوروبي (الذي شمل رفع الحواجز عن التجارة داخل الاتحاد الأوروبي) أدى إلى زيادة في الدخل تتراوح بين ١,١ و ١,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٣ وإنشاء ما بين ٣٠ ٠٠٠ و ٩٠ ٠٠٠ وظيفة وانخفاض التضخم بنسبة تتراوح بين ١ و ١,٥ في المائة (مقارنة بالنسبة التي كانت ستسجل لولا ذلك). ويعزى نصف ذلك تقريبا إلى ازدياد المنافسة وتحسن الكفاءة، وشهد معدل ارتفاع هوامش ربح الشركات انخفاضا مقارنة بمعدل ارتفاعها خلال الفترة السابقة، وخفضت الأسعار في بعض القطاعات، وانخفضت درجة تركز النشاط الاقتصادي على الصعيد الوطني واقترب ذلك بزيادات في التمرکز على مستوى الاتحاد تتماشى والزيادات في النشاط الأوروبي عامة<sup>(٤٤)</sup>. وفي أستراليا قدر أن تؤدي الفوائد المتوقعة من مجموعة إصلاحات تعزز المنافسة وترفع الضوابط التنظيمية (بما في ذلك توسيع وتنقيح قواعد مكافحة الممارسات التجارية التقييدية والاستعراض المنهجي للقيود التنظيمية على المنافسة وتوسيع نطاق مراقبة الأسعار لتشمل المؤسسات العامة وتعزيز المنافسة والكفاءة في توفير الهياكل الأساسية) في الأجل الطويل إلى زيادة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

قدرها ٥,٥ في المائة أو ٢٣ مليار دولار؛ وأن يكسب المستهلكون زهاء ٩ مليارات دولار؛ وتزداد الأجور الحقيقية والعمالة والأرباح في معظم الصناعات والإيرادات الحكومية<sup>(٤٥)</sup>.

٢١- ومن المحتمل أن تكون التقديرات السالفة الذكر لفوائد الإصلاح أقل مما هي عليه في الحقيقة، إذ لم تُؤخذ في الاعتبار التقييمات النوعية من حيث تحسن نوعية الخدمات أو الضغوط من أجل الابتكار، بما أنها لا تشمل كافة القطاعات أو المجالات التي سيكون فيها رفع الضوابط التنظيمية مفيداً وبما أن الموارد المفرج عنها بفضل ازدياد المنافسة في قطاع من القطاعات سيعاد توزيعها في قطاعات أخرى، مما سيحسن المرونة العامة للنظام والقدرة على الابتكار. وفضلاً عن ذلك، بما أنه تم تقدير هذه الفوائد بالنسبة للبلدان التي توجد لديها بالفعل اقتصادات مفتوحة نسبياً وسياسات منافسة، فقد يكون من المنطقي توقع أن يعود رفع الضوابط التنظيمية وتطبيق سياسة خاصة بالمنافسة بفوائد أكبر نسبياً على البلدان التي لا تملك سياسات من هذا القبيل. وهكذا قدر، وفقاً لتقييم آثار برامج الإصلاح التنظيمي على الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان المتقدمة الرئيسية، روعيت فيه الزيادات في الإنتاجية والابتكار، أن هذه الآثار ستتراوح ما بين أقل من ١ في المائة (الولايات المتحدة) و ٦ في المائة (اليابان) عاكسة المجال المتروك للإصلاحات التنظيمية في مختلف البلدان<sup>(٤٦)</sup>. وترد بعض المعلومات عن الفوائد التي تجنيها البلدان النامية على نطاق الاقتصاد من رفع الضوابط التنظيمية في بيانات توضح أن تحرير الدخول إلى سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية البعيدة المدى في شيلي أدى إلى تخفيض الأسعار بنسبة ٥٠ في المائة وتقليص كبير لفترات انتظار الاتصالات الهاتفية (كما هو الحال في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى)؛ وأدى فتح المحطات المرفئية الطرفية للتنافس في بوينس آيرس إلى انخفاض الرسوم بنسبة ٨٠ في المائة؛ بينما أدى فتح عمليات المناولة للمنافسة في مونتيفيديو إلى ازدياد الإنتاجية بنسبة ٣٠٠ في المائة؛ وتقدر تكلفة بعض الأنظمة وغيرها من التدخلات الحكومية في الثمانينات بالنسبة للرفاه في الأرجنتين بزهاء أربعة مليارات دولار في العام (بدولارات عام ١٩٩٠)<sup>(٤٧)</sup>.

٢٢- ومن جهة أخرى، لا تأخذ نتائج الدراسات محل المناقشة، في معظم الأحيان، كافة الخسائر الناجمة عن التكيف والتي يعقل أيضاً افتراض أن تكون أعلى في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنظيماً. وفضلاً عن ذلك، لا يؤدي التحرير وإزالة الشوائب الموجودة داخل الاقتصاد إلى النمو تلقائياً في غياب قدرات توريدية للاستفادة من الفرص الجديدة، ولا يشكل انتشار المنافسة إلا واحداً من العوامل التي تحدد معدلات نمو البلدان. وعلى الرغم من أن اقتصادي اليابان وأوروبا، كما سبقت الإشارة إليه، اقتصادان منظمان ومحميان أكثر نسبياً من اقتصاد الولايات المتحدة، فقد نميا بسرعة أكبر طوال عقود بعد الحرب العالمية الثانية. وقد دُرست بعض آثار ذلك في الفرع التالي. كذلك تجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات السالفة الذكر لا تنظر فقط في رفع الضوابط الاقتصادية عن التدابير التي تقيد بصورة مباشرة الدخول إلى الأسواق أو الخروج منها والتسعير أو الإنتاج، الأمر الذي يكتسي أهمية مباشرة بالنسبة لهذه الدراسة، بل وكذلك التنظيم الاجتماعي الذي يحمي المستهلك أو الصحة أو الأمن أو البيئة وتنظيم العملية الذي يشمل تكاليف العمل الورقي والتكاليف الإدارية. غير أن من الصعب عملياً في بعض الأحيان التمييز بين مختلف أنواع التنظيم هذه، وشكلت مسألة معرفة ما إذا كان التنظيم الاجتماعي يفرض قيوداً لا موجب له على المنافسة موضوع جدال في ميدان التجارة الدولية.

### باء- المنافسة والسياسة الصناعية

٢٣- إن الأدلة التجريبية المتصلة بآثار السياسة الصناعية على المنافسة والكفاءة متفاوتة. وقد شملت تدابير السياسة الصناعية التي نفذتها اليابان وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان التابعة للصين في قطاعات مختلفة: مراقبة الدخول إلى الأسواق أو زيادة الطاقة الإنتاجية؛ وعمليات الدمج التي بدأتها الدولة أو سمحت بها، والتعاون بين الشركات، والكراتلات، والترتيبات المنسقة للتخلص من الطاقة الإنتاجية وتقاسم الأسواق؛ والحماية المرنة للتجارة من أجل تطوير الصناعات الناشئة؛ وتوجيه الاستثمار إلى القطاعات والأنشطة ذات الأولوية؛ والإعانات والحوافز المرتبطة باكتساب التكنولوجيا وأداء الصادرات<sup>(٤٨)</sup>. وفي جمهورية كوريا شجعت الحكومة نمو التكتلات الكبيرة كوسيلة لتحقيق وفورات حجم كبيرة في الصناعات الثقيلة المتطورة. غير أن نسبة التركيز العالية هذه أدت في النهاية إلى خسائر من حيث الكفاءة، وذلك بسبب نقص المرونة وإعاقة نمو شبكات الموردين وفرط تركيز الجهود الإبداعية<sup>(٤٩)</sup>، بين أمور أخرى. ولعل الكثير من عمليات التدخل الحكومية هذه ساعد في بعض بلدان شرق آسيا على التمييز عن آثار حالات فشل السوق التي نشأت أو تفاقت في البلدان النامية بفعل نقص روح المبادرة أو رأس المال أو التكنولوجيا أو رداءة تدفقات المعلومات والهياكل الأساسية المادية والمؤسسية. ولم تكن عمليات التدخل هذه ترمي إلى "انتقاء الجهات الرابحة" على حدود أفضل ممارسة تكنولوجية دولية وإنما إلى تعبئة الاستثمارات واكتساب مهارة في استخدام التكنولوجيات المتاحة بسهولة والقدرة على التنافس في أسواق السلع المتطورة. وتمثلت بعض العوامل التي ساهمت في النجاح في الانتقائية في الحماية والحوافز (اللازمة لضمان توزيع كفو للموارد بين التكنولوجيات التي يستتبع تعلمها تكاليف كبيرة وأنشطة أبسط) والشروط المتصلة بالتحكم في التكنولوجيا وأداء الصادرات، والقدرة المؤسسية والإدارية على تنفيذ هذه السياسات والحفاظ على شيء من الحصانة من الضغوط التي يفرضها البحث عن ربح والتنافس بين الشركات<sup>(٥٠)</sup>. وكان للتنافس القوي على الأسواق المحلية والدولية بين الشركات اليابانية وبين شركات مقاطعة تايوان التابعة للصين دور رئيسي في نجاح الصناعة؛ وكانت أكثر الصناعات اليابانية نجاحاً تلك التي كان فيها التنافس المحلي قوياً (والذي شجعه ارتفاع معدلات النمو والدخول إلى الأسواق)<sup>(٥١)</sup>. وعلى الرغم من أن المنافسة السعرية بين التكتلات الكبرى التابعة لجمهورية كوريا كانت تقتصر عادة على الأسواق الدولية، فقد تنافست الشركات بقوة لكسب مراكز احتكارية مؤقتة أو إعانات. واضطرت الشركات من المناطق الثلاث جميعاً بطبيعة الحال إلى أن تواجه منافسة قوية من الشركات الأجنبية في الأسواق الدولية. وشجع التفاعل بين سياسة الحكومة والتنافس بين الشركات نمو القدرات التكنولوجية والصادرات. غير أن هناك عدة حالات باء فيها التدخل الحكومي في اليابان وجمهورية كوريا بالفشل<sup>(٥٢)</sup>. وشهد هذان البلدان ومقاطعة تايوان التابعة للصين عملية تحرير تدريجية واسعة النطاق وتنفيذاً أكثر صرامة لقانون المنافسة. ويتبين من مقارنة للأسعار والربحية في صناعة علف الماشية، المنظمة والمحمية، بالأسعار والربحية في صناعة الأجهزة الإلكترونية (التي تم تحرير تجارتها) في جمهورية كوريا أن نسبة ربحية الصناعة الأولى وابتعادها عن الأسعار الدولية كانت أعلى من نسبتها في الثانية حتى وإن كانت صناعة الأجهزة الإلكترونية مركزة تركيزاً كبيراً<sup>(٥٣)</sup>. كما أن حماية التجارة وفرض رقابة على ضوابط الترخيص التجاري استخدم أيضاً بنجاح في بلدان نامية مثل البرازيل والهند لبناء بعض الصناعات<sup>(٥٤)</sup> إلا أن هناك أيضاً حالات فشل عديدة على مستوى السياسة، وأدت حماية الصناعات الناشئة في معظم الأحيان إلى إنشاء صناعات ناشئة دائمة.

٢٤- وفي البلدان النامية يحتمل أن تعزز المنافسة في الاستيراد الكفاءة الهيكلية للصناعة بمنح الشركات المحلية فرصاً أكبر للوصول إلى المدخلات غير المتوفرة أو الأكبر كلفة في الأسواق المحلية (وإن كان من

الممكن أن تُبطل الخسائر في الدخل الناجمة عن تقلص الصناعة المحلية المكاسب المجنية من هذه العملية، على الأقل في الأجل القصير). كذلك يظهر من البيانات المتاحة أن التعرض للمنافسة الأجنبية فرض عادة انضباطا في التسعير وحسن الكفاءة التقنية غير أنه لم تكن هناك أية صلة متماسكة بين تحرير التجارة وحالات ازدياد الإنتاجية<sup>(٥٥)</sup>. وهكذا أدى التحرير الواسع النطاق والمفاجئ للاستيراد في شيلي خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٩ إلى انخفاض في متوسط هامش السعر - التكلفة من ٤٨ في المائة إلى ٢٢ في المائة وزيادة في نسبة تركيز الشركات الأربع من ٤٩ في المائة إلى ٦١,٥ في المائة بسبب إفلاس الكثير من المنتجين المحليين أو اندماجهم أو تغييرهم لخطوط الإنتاج<sup>(٥٦)</sup>. بيد أن مستويات الإنتاج القطاعي لم تشهد أي تغييرات وانخفضت معدلات الدخول إلى الأسواق<sup>(٥٧)</sup>. وفي الكثير من الحالات لم تكن انخفاضات الأسعار كبيرة لأن المنافسة بين الموردين الأجانب استندت إلى التمييز بين المنتجات بدلا من الاستناد إلى الأسعار ولأن الكثير من الشركات المحلية اندمجت أو كانت تتحكم في قنوات التوزيع. وبدأ الإنتاج الوطني يتعرض للتقلبات الكبيرة في الأسعار الدولية لبعض المنتجات وللإغراق. وتبين أن السياسات الأكثر واقعية وانتقاء التي اعتمدت في منتصف الثمانينات (بما في ذلك زيادة حماية التجارة ثم تحريرها في عام ١٩٩١) أكثر فائدة. وأدى فرض حظر صارم في نهاية الأمر على القيود العمودية إلى ظهور قطاع توزيع مرن ومستقل، مما ساهم في نجاح تحرير التجارة<sup>(٥٨)</sup>. وفي كولومبيا أدى التحرير التدريجي للتجارة في الفترة ١٩٧٧-١٩٨٥ إلى نمو أكبر وأكثر اطرادا من النمو الذي شهدته شيلي وإلى انخفاض لهوامش الأسعار - التكاليف، وازياد الكفاءة، علماً بأن نمو الكفاءة كان أكبر في الصناعات المركزة بشدة<sup>(٥٩)</sup>. بيد أن الفوارق بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية ظلت موجودة فيما يخص الكثير من المنتجات، مثل الأسمدة والمستحضرات الصيدلانية والزجاج المصفح، وذلك بسبب الروابط بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية في مجال الصناعة التحويلية والتسويق. ومن جهة أخرى يزعم أن صانعا كبيرا للبسكويت في الولايات المتحدة وجد صعوبة في الدخول إلى السوق بسبب شروط التوزيع الحصري المتفق عليها بين صانع محلي مهيم و بائعي التجزئة الرئيسيين، واضطر إلى اللجوء إلى الترخيص والانضمام إلى اتفاقات التسويق المبرمة مع الشركة المهيمنة<sup>(٦٠)</sup>.

٢٥- وفي الأجل الطويل كانت المواجهة التامة للمنافسة عاملاً أساسياً لضمان النمو المستمر للصناعات. وبيّنت دراسة لتطور أكثر من ١٠٠ صناعة في ١٠ بلدان، بما في ذلك اليابان وجمهورية كوريا، أن هناك في جميع مراحل التنمية علاقة بين التنافس القوي داخل الصناعات، وإنشاء وبقاء الميزة التنافسية في الأسواق المحلية وأسواق الصادرات؛ وقلما أدى إنشاء "بطل وطني" مهيم إلى ميزة تنافسية دولية، إذ نادراً ما نجحت في الخارج الشركات التي لم تكن مضطرة إلى التنافس في الداخل<sup>(٦١)</sup>. ويصدق ذلك حتى على الصناعات التي تحقق وفورات إنتاج كبير هامة في بلدان ذات أسواق محلية صغيرة لأن ذلك يضغط على الشركات المحلية كي تتوسع في الأسواق العالمية. وفي معظم الأحيان اكتشف أن أثر المنافسة بين الشركات المحلية أكبر فائدة نسبياً من أثر المنافسة الأجنبية وذلك بسبب التنافس مع منافسين معروفين والحاجة إلى الابتكار من أجل التفوق على الشركات الأخرى التي تعمل في ظروف مماثلة؛ غير أن وجود سوق محلية مفتوحة إلى جانب استراتيجيات عامة يمكن أن يعوض جزئياً عن نقص المنافسين المحليين في بلد صغير. إن الدور الرئيسي الذي يمكن أن تقوم به المنافسة في زيادة الكفاءة ورفاه المستهلك ومن ثم في دعم الجهود الإنمائية دور أدركته البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إدراكاً أكبر في السنوات الأخيرة. وقد ساهم هذا التحول في الرؤية إلى انتشار عمليات رفع الضوابط التنظيمية وتحرير الأسعار وإنهاء الاحتكار، والتخصيص، وإلغاء الإعانات، وتحرير سياسات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وإلى اعتماد أو إصلاح قوانين وسياسات المنافسة في الكثير من الحالات.

٢٦- وتدخلت حكومات البلدان المتقدمة أيضاً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لحماية وتعزيز صناعات التكنولوجيا العالية، ومن الممكن أن يكون ذلك قد أفاد المنافسة حقاً في بعض الحالات. وقد أشير، مثلاً، إلى أن الإعانات الحكومية (المباشرة أو غير المباشرة) في الولايات المتحدة وأوروبا أدت إلى ازدياد المنافسة وعجلت الابتكار في صناعة الطائرات التجارية، مما أدى إلى تجنب الاحتكار الذي كان سينشأ عن ذلك بصورة طبيعية لو سادت قوى السوق وحدها<sup>(٦٧)</sup>. بيد أن حالات فشل تدخل الحكومات في البلدان المتقدمة كانت عموماً أكثر من حالات النجاح؛ وأشير مثلاً إلى أن فشل الجهود الأوروبية الرامية إلى النهوض بصناعات المنتجات الالكترونية أو الاتصالات السلكية واللاسلكية يوضح الاحتمال الكبير لفشل السياسات الصناعية عندما تقلل من شأن المنافسة وتمنح قلة من المنتجين المحليين المحميين قوة مفرطة في السوق<sup>(٦٨)</sup>. ويمكن أن يكون التدخل المباشر قد أصبح بصورة متزايدة عديم الفعالية بالنسبة لهذه الحكومات إذ صارت الصناعات أكثر تعقيداً واستخدامها للمعارف أكثر كثافة وأصبح مسار التطور التكنولوجي في المستقبل أكثر غموضاً ومن ثم أمّنت المرونة الناجمة عن المنافسة ولا مركزية قرارات الاستثمار ميزة حاسمة في اكتشاف القطاعات التي من الأفضل تخصيص الموارد لها<sup>(٦٩)</sup>. والسياسات الصناعية التي ينتهجها الآن الاتحاد الأوروبي سياسات أقل تدخلاً، وتعتبر سياسة المنافسة مكملية للسياسة الصناعية. واعتمد نهج متساهل في المشاريع المشتركة يسمح بتطوير التكنولوجيا المتقدمة أو نقل التكنولوجيا الجديدة من الشركات غير التابعة للاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد الأوروبي<sup>(٧٠)</sup>. وعلى العكس من ذلك، تهدف اللجنة الأوروبية، في معاملتها للصناعات المتدهورة، إلى التمكين من إزالة الطاقة الهيكلية الزائدة، إلا أن من اللازم ألا تتضمن الاتفاقات المتصلة بالتكيف الهيكلي أحكاماً تحدد الأسعار أو الحصص بل يجب أن تتضمن أحكاماً لإغلاق المصانع وحظر إنشاء طاقة إنتاجية جديدة<sup>(٧١)</sup>. وفي الولايات المتحدة تنوعت قوانين وسياسات المنافسة أيضاً بصورة كبيرة خلال العقدين الماضيين، بما في ذلك من خلال تحرير معاملة المشاريع المشتركة الخاصة بالبحث والتطوير، وحتى المشاريع المشتركة الخاصة بالإنتاج. وهكذا سمحت لجنة التجارة الفيدرالية لمشروع إنتاجي مشترك بين أكبر شركتين لصناعة السيارات في العالم بالانطلاق بسبب نقل تقنيات صناعية وإدارية محسنة إلى الشريك الأمريكي، حتى وإن كانت قد فرضت حدوداً على إنتاجه ومدته وعلى تبادل المعلومات التجارية السرية لتجنب "الأثار غير المباشرة" التي تعوق المنافسة؛ وأنها في النهاية بموافقة الأطراف<sup>(٧٢)</sup>. وفي السنوات الأخيرة تقاربت سياسات المنافسة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكذلك السياسات التي تتبعها بلدان أو مناطق أخرى إلا أنه ما زالت هناك اختلافات كبيرة في هذا المجال.

### الفصل الثالث

#### فوائد تطبيق قوانين وسياسات المنافسة

##### ألف- آثار مكافحة الممارسات التجارية التقييدية والحاجة إلى المعلومات

٢٧- من المحتمل أن يكون لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية آثار مفيدة كبيرة على المنافسة، ليس فقط من حيث الآثار المباشرة في الحالات المعالجة بل وكذلك من حيث الأثر العام الرادع عن اللجوء إلى هذه الممارسات التجارية التقييدية؛ ذلك أنها ستجبر الشركات على التنافس أكثر ومن ثم تخلق مناخاً تنافسياً وثقافة تجارية. بيد أن الدراسات المنجزة بعد وقوع الفعل والتي تحدد حجم آثار الإنفاذ نادرة. وقد بيّنت دراسات استقصائية أجريت في الولايات المتحدة أنه يتم عادة إجراء تخفيضات في الأسعار في بداية التحقيق، وقبل رفع الدعوى فعلاً. وحتى في حالة عدم اتهام الشركات موضع التحقيق بتحديد الأسعار، يمكن أن تجرى تخفيضات في الأسعار ويمكن أن تظل الأسعار المعدلة حسب الاتجاه السائد أدنى من مستوياتها قبل التحقيق لمدة طويلة بعد الانتهاء من البت في الدعوى المتعلقة بتحديد الأسعار. وهكذا تبين في دراسة استقصائية بشأن ٢٣ صناعة، كانت موضع تحقيق بتهمة تحديد الأسعار ولكن لم ترفع ضدها أية دعوى في نهاية الأمر، أن ١٤ منها أجرت تخفيضات في الأسعار وبلغ متوسط التخفيض بالنسبة للصناعات الـ ٢٣ جمعاً ١.٤ في المائة<sup>(٦٨)</sup>. وتبيّن في تحقيق آخر في خمس قضايا تتعلق بتحديد الأسعار أن بدء التحقيق في اثنتين منهما أدى إلى تخفيض الأسعار بنسبة ٢ و ٥ في المائة على التوالي. وفيما يتعلق بثلاث من هذه القضايا كانت الأسعار الحقيقية في نهاية النزاع أدنى مما كان سيتوقع في غياب دعوى مكافحة الاحتكار بنسبة تتراوح ما بين ٦,٦ و ١١,٤ في المائة. وبعد الانتهاء من البت في هذه القضايا بخمس سنوات ظل هناك أثر رادع تجلّى في انخفاض تتراوح نسبته بين ٣,٤ و ٨,٩ في المائة، لكن الأثر الرادع لإحدى القضايا التي لم تسفر عن أية عقوبات جنائية تضاعف مع مرور الوقت<sup>(٦٩)</sup>.

٢٨- وعثر على ردود مماثلة تتعلق بقضايا المنافسة في دراسة متسلسلة زمنياً لمؤشرات أسعار ١٠ منتجات من منتصف الخمسينات إلى منتصف الثمانينات شملتها قضايا خلصت فيها اللجنة الأوروبية وأو مكتب الكارتيلات الفيدرالي الألماني إلى وجود ممارسات تجارية تقييدية (شملت القضايا شركات ألمانية وأو أثرت في السوق الألمانية)؛ وفي دراسة لبيانات عام ١٩٧٩ بشأن ١٠٦ صناعات ألمانية وفي تحليل لتغيرات هوامش الربح مع مرور الوقت بالنسبة لـ ١٧ شركة ألمانية شملتها قضايا الكارتيلات<sup>(٧٠)</sup>. ويؤدي قيام مكتب الكارتيلات الفيدرالي برفع دعوى إلى تخفيضات في الأسعار تتراوح بين ٣,٧ و ٥,٢ في المائة في العام الذي يتخذ فيه القرار لكن هذا الأثر يزول تماماً في العام التالي؛ غير أن هوامش الربح تنخفض، خاصة في الأسواق المركزة (بمتوسط ٢٨,٤ في المائة في ١٣ حالة من أصل ١٧ حالة). ويؤدي قيام اللجنة الأوروبية برفع قضية إلى انخفاض الأسعار الألمانية بنسبة تتراوح بين ٢,٦ و ٤ في المائة في عام اتخاذ القرار ولكن أقل من ١٠ في المائة من الأثر الأولي سيظل بعد خمس سنوات. وبلغ متوسط الآثار العامة لوضع وتنفيذ قانون المنافسة الأوروبي والألماني على الصناعة الألمانية أقل من ١ في المائة من الأسعار الصناعية ولم يعثر على أي أثر رادع طويل الأمد. غير أن هناك أدلة على وقوع "أثر نظام" في ألمانيا بعد سن قانون المنافسة في عام ١٩٥٧، أي انهيار عام للأسعار في صناعة ألمانيا الغربية بسبب التغيرات في البيئة التنافسية. وكان ذلك يوحي بأن ازدياد التغيرات في القانون أو الجزاءات يؤثر في السلوك التنافسي.



٢٩- وتبيّن من دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٨٥ بشأن المحامين المقيمين في بروكسل والمتخصصين في قضايا المنافسة أن معظمهم يرى أن اللجنة الأوروبية فشلت في الكشف عن معظم عمليات تحديد الأسعار التي تقوم بها الشركات لكن احتمال إجراء تحقيق ومبلغ الغرامات التي تفرضها اللجنة ازداد خلال السنوات العشر الماضية يُعدان وسيلة ذات قيمة رادعة كبيرة<sup>(٧٣)</sup>. واعتبرت التكاليف الإدارية وما يشير به الخضوع للتحقيق والدعوى القضائية من اهتمام لدى وسائل الإعلام عوامل ذات قيمة رادعة إلى حد ما أيضاً. ومن بين التغييرات التي كانت اللجنة تنظر فيها آنذاك فيما يخص أعمال القوانين (والتي اعتمدت لاحقاً) رأى المحامون أن زيادة الغرامات وزيادة عدد الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وإصدار مزيد من المبادئ التوجيهية أمور ستساعد في تشجيع امتثال الشركات للقانون. أما التغييران اللذان كان المحامون يتوقعون أن يكونا أكثر فعالية فهما تشجيع دعاوى التعويض عن الضرر الخاصة وفرض عقوبات على الأفراد المعنيين (وليس فقط شركاتهم). وفي حالة المملكة المتحدة بيّنت البحوث المتعلقة بآثار التحقيقات التي أجرتها لجنة الاحتكارات والاتحادات بين عام ١٩٥٩ وعام ١٩٧٣ بشأن ٢٨ سوقاً للسلع بموجب الأحكام المعقدة المتعلقة بالاحتكارات في قانون المنافسة للمملكة المتحدة (المشابه لقانون الهيمنة التجارية) أن النتائج كانت متواضعة نسبياً. وبعد الخضوع للتحقيق احتفظت الشركة المهيمنة الأولية أو الأقلية المحكّرة بمركزها في ثلث هذه الأسواق تقريباً أو حسنته وتقلصت عينة رائد السوق في ربع هذه الأسواق بخمس نقاط مئوية على الأقل، لكن ازدياد حصص المحكّرين الموجودين في السوق عوضاً عن هذه الخسارة كلياً أو جزئياً؛ وكسب الداخلون الجدد إلى الأسواق الـ١٢ المتبقية حصصاً كبيرة في السوق لكن هيكل السوق ظل احتكاريّاً<sup>(٧٤)</sup>. وفضلاً عن ذلك لم يكن هناك أي اختلاف كبير عن معدلات تدني حصص الشركات الرائدة في الأسواق في مجموعة مستخدمة للمقارنة؛ ومن جهة أخرى فإن كون الشركات الرائدة في الأسواق التي وجدت لجنة الاحتكارات والاتحادات أنها تفتقر إلى المنافسة لم تكن أوفر حظاً من الشركات الرائدة في الأسواق الأخرى فيما يخص النجاح في الحفاظ على مركزها المهيمن يبين أن تدخل اللجنة يمكن أن يكون قد نجح في تيسير المنافسة. وتجدر الإشارة إلى أن قانون المنافسة في المملكة المتحدة سيخضع الآن للإصلاح. وفي المكسيك، على الرغم من سريان قانون المنافسة منذ عام ١٩٩٣ فقد أثر نشاط السلطة المعنية بالمنافسة تأثيراً كبيراً في السلوك العام والنهج المتبع في التجارة في البلد. غير أنه أشير إلى أن قانون المنافسة ينطوي على مواطن ضعف كبيرة ويفتقر إلى قواعد فيما يخص الإعفاءات المتصلة بـ"الممارسات الاحتكارية النسبية" (تقييم كل حالة بمفردها بدلاً من فرض حظر تام) وبالتحديد، فيما يتعلق باتباع الأصول القانونية وتوخي الوضوح في إجراءات التحقيق<sup>(٧٥)</sup>. وتوحي الأدلة السالفة الذكر بأن من اللازم بذل جهود متواصلة لتعزيز كل من الفعالية و"يسر" إنفاذ القوانين.

٣٠- وفي بعض البلدان اتخذت السلطات المعنية بالمنافسة خطوات لضمان عدم تقلص فوائد رفع الضوابط التنظيمية بالنسبة للمنافسة بسبب مناورات صادرة تقوم بها الشركات المسؤولة. وهكذا انخفضت فوائد رفع الضوابط التنظيمية في بعض القطاعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (مثل المرافق العامة والخطوط الجوية وحافلات النقل التي تقطع مسافات طويلة) لأن الشركات المسؤولة تلقت إعانات غير مباشرة من مختلف القطاعات غير القادرة على التنافس أو استغلت الروابط العمودية؛ أو لأنها كانت تتحكم في البرامج الزمنية للمطارات أو نظم الحجز بالحاسوب أو محطات الحافلات؛ أو استفادت من السمعات الوطيدة أو العلامات التجارية أو الحجم أو القوة المالية أو لأنها اندمجت لاحقاً<sup>(٧٦)</sup>. وفي المملكة المتحدة مثلاً، على الرغم من التخصيص وتحرير سوق النقل السريع بالحافلات استطاعت حتى شركتي القطاع العام الأصليتين أن تحتفظ بمركزهما المهيمن بفضل هذه المزايا إلا أنه تم في نهاية الأمر اتخاذ إجراءات لتقسيمها إلى شركات إقليمية. بيد أن السلطات في بلدان أخرى لم تتخذ أية إجراءات

لحماية الفوائد الناجمة عن رفع الضوابط التنظيمية. ففي القلبين مثلاً أدى تحرير صناعة النقل البحري المحلية، في غضون ثلاث سنوات، إلى دخول متعهدين جدد وتحسن الطاقة الإنتاجية وتواتر الخدمات ومعايير الخدمة والبدء في استخدام التكنولوجيا الجديدة للنقل البحري<sup>(٧٥)</sup>. بيد أن لجنة مراقبة عمليات البورصة وافقت على اندماج ثلاث شركات كبيرة للنقل البحري أدى إلى إنشاء شركة تسيطر على ٥٠ في المائة من السوق المحلية للشحن البحري وما بين ٦٥ و ٧٥ في المائة من سوق النقل البحري للمسافرين، بدون دراسة مخاطره الممكنة على المنافسة. وفي الولايات المتحدة عارضت وزارة العدل بعض عمليات الاندماج في صناعة النقل الجوي على إثر رفع الضوابط التنظيمية لكن وزارة النقل وافقت عليه فارتفعت بعد ذلك الأسعار وتدهورت نوعية الخدمات على بعض الخطوط<sup>(٧٦)</sup>.

٣١- وفي بعض الحالات كان لإجراءات التنفيذ التي اتخذتها إحدى السلطات المعنية بالمنافسة آثار مفيدة في بلدان أخرى وعلى التجارة الدولية. وأدت الدعاوى التي رفعتها اللجنة الأوروبية ضد الكارتلات أو المغالاة في السيطرة في قطاع النقل البحري إلى انخفاض رسوم الشحن وتحسن الخدمات على خطوط النقل البحري عبر المحيط الأطلسي وبين أوروبا وآسيا<sup>(٧٧)</sup>. بيد أن الآثار المفيدة لم تكن على هذا القدر من الأهمية في خطوط النقل بين أوروبا وغرب أفريقيا. وعلى الرغم من التركيز الكبير انخفضت الرسوم انخفاضاً كبيراً في الجزء البحري من الخطّ (بالنصف تقريباً فيما يخص كوت ديفوار والسنغال) وإن لم تصل إلى مستوى الرسوم في الخطوط الأخرى بسبب وفورات الحجم الكبير. وقيام هذين البلدين برفع حواجزهما التنظيمية على الدخل ساهم أيضاً في انخفاضات الأسعار هذه وحققت بلدان غرب أفريقيا الأخرى التي لم تحرر تجارتها تخفيضات أصغر. بيد أن رداة المعدات في الموانئ و رداة الاتصالات البرية بالمناطق الداخلية واحتكارات مناولة البضائع أدت إلى تفاوت نوعية الخدمات ولم تخفض بصورة كبيرة التكلفة العامة للنقل بين أفريقيا وأوروبا. ويوحى ذلك بأن اتخاذ بلدان غربي أفريقيا لتدابير سياسة المنافسة سيحسن الوضع أكثر لكن سياسة المنافسة لا يمكن أن تحل كافة مشاكل التنمية.

٣٢- ومن بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في فعالية قوانين وسياسات المنافسة حيابة السلطات المعنية بالمنافسة لمعلومات كافية. وعلى العكس من ذلك، فإن عدم وجود بيانات موثوقة أو مفصلة اقتصادية أو بشأن المنتجات، المقرون بنقص المعلومات عن تكاليف الإنتاج والأرباح وحصص السوق وسلوك المستهلك، شكل مشكلة، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وأثر في نوعية القرارات المتخذة أو مقبوليتها بالنسبة للمحاكم<sup>(٧٨)</sup>. وقد أشير إلى وجود حاجة إلى رصد منتظم من جانب السلطات المعنية بالمنافسة للظروف الصناعية وهيكل بعض الصناعات وسلوكها وأدائها بالتعاون مع السلطات الحكومية الأخرى ومع السلطات المعنية بالمنافسة في الخارج<sup>(٧٩)</sup>. ويمكن استكشاف مدى امكانية مع عدم نسيان الاحتياجات من الموارد وكون السلطات المعنية بالمنافسة تعمل من حين إلى آخر لمعالجة مشاكل محددة تتصل بالمنافسة في فرادى الأسواق عند الاقتضاء، وضرورة الحفاظ على سرية المعلومات التجارية الحساسة. ومثل نقص المعلومات مشكلة، خاصة فيما يتعلق بجمع الأدلة عند الاشتباه بوجود تواطؤ<sup>(٨٠)</sup>، لهذا تبين أن منح الهيئات المعنية بالمنافسة سلطات كافية للتحقيق أمر ضروري إذ صودفت في الهند مثلاً مشاكل تتصل بعدم كفاية السلطات الممنوحة للهيئة المعنية بالمنافسة كي تجمع البيانات بصورة قانونية قبل رفع الدعوى.

٣٣- وواجهت بعض البلدان مشاكل في جمع المعلومات المتصلة بالممارسات التجارية التقييدية في الخارج. وعلى سبيل المثال رُفضت دعوى رفعتها وزارة العدل في الولايات المتحدة ضد شركة أمريكية وفرع

سويسري لشركة تابعة لجنوب أفريقيا ومواطنين أجنيين اثنين، زُعم فيها أن هذه الجهات تأمرت لرفع أسعار الألماس الصناعي في سوق الولايات المتحدة، لأن معظم الأدلة كانت موجودة في الخارج. ومن جهة أخرى اكتشفت وزارة العدل، في قضيتين أخريين في الولايات المتحدة ربحت فيهما دعوى أقيمت على كارتلات دولية للتزيين (علف حيوني) وحامض السيتريك، أدلة على تحديد الأسعار وتوزيع الأسواق تهم بلداناً أخرى إلا أن القيود القانونية منعتها من تقاسمها مع البلدان التي لم تكن طرفاً في اتفاقات التعاون لمكافحة الاحتكار المبرمة مع الولايات المتحدة<sup>(٨١)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الأدلة على أن الكارتلات الدولية تؤثر أو أثرت في أسواق البلدان النامية في قطاعات مثل المعدات الكهربائية الثقيلة والألومنيوم ومصنوعات الصلب المدلفن المسطحة والنقل البحري والصفائح المقصدرة الالكترونوليتية والأسمنت. كذلك كانت هناك قيود شديدة تربط توريد الرقاقات شبه الموصلة بشراء الحاسبات الدقيقة<sup>(٨٢)</sup>. وفي عالم يتميز بالعوامة والتحرير سيزداد مدى ونطاق تأثير الممارسات التجارية التقييدية في أكثر من بلد، مما سيعزز الحاجة إلى التعاون الدولي في هذا المجال.

#### باء - الدعوة إلى المنافسة

٣٤- تمثلت إحدى الوظائف الرئيسية للسلطات المعنية بالمنافسة في بلدان كثيرة في الدعوة إلى تطبيق مبادئ المنافسة في تصميم أو تنفيذ السياسات والتدابير الحكومية، بما في ذلك إزالة الأنظمة غير الضرورية واستخدام أقل الوسائل إعاقاً للمنافسة في تحقيق مختلف أهداف السياسة العامة. ولهذا الغرض يمنح عدد من قوانين المنافسة السلطات المعنية بالمنافسة الحق في التدخل في العمليات التشريعية والإدارية، في الوقت الذي لا يمكن لغيرها أن تتدخل إلا عند الطلب. وفي كندا والولايات المتحدة مثلاً تشارك السلطات المعنية بالمنافسة في مداوالات الوكالات التنظيمية المتصلة بسياسة المنافسة كما تبذل جهوداً في مجال الدعوة العامة داخل الحكومة. وفي الولايات المتحدة تشارك وزارة العدل أيضاً في مداوالات الفرع التنفيذي وقامت بدور هام في رفع الضوابط التنظيمية. وفي هنغاريا يمكن للسلطة المعنية بالمنافسة أن تشارك في مداوالات الهيئة التشريعية وأن تسدي المشورة بشأن قضايا المنافسة وأن تقدم تقارير سنوية للهيئة التشريعية وهي تتمتع أيضاً بحقوق استشارية لدى السلطة التنفيذية عند مناقشة القضايا التي تدخل في نطاق مسؤوليتها. وفي جمهورية كوريا يقتضي قانون المنافسة من السلطات الحكومية أن تتشاور مع السلطة المعنية بالمنافسة عندما تريد إدخال أو تعديل أو سن أي تشريع قد يقيد المنافسة. وبذلت لجنة الممارسات التجارية المنصفة جهوداً نشطة للدعوة إلى المنافسة فيما يخص التشريع المقترح والتشريع الموجود على حد سواء، بما في ذلك الدعوة إلى إزالة الحواجز التي تعوق الدخول إلى الأسواق وإدخال المنافسة الأجنبية إلى الأسواق الاحتكارية<sup>(٨٣)</sup>. وبموجب قانون المنافسة في كوت ديفوار يمكن للسلطة التنفيذية أن تطلب آراء لجنة المنافسة بشأن المسائل المتصلة بالمنافسة، وعليها أن تقدم مثل هذا الطلب إذا كان مشروع التشريع يقيد المنافسة؛ ويمكن للسلطة نفسها أن تتخذ المبادرة. وفي عام ١٩٩٦ مثلاً، طلب منها أن تبدي رأيها في مشروع تشريع يحرر أسعار النفط وقدمت السلطة المعنية بالمنافسة رأياً إيجابياً. على أنه لا يتم في حالات كثيرة استشارة هذه السلطة في الوقت الذي ينبغي أن تستشار فيه، أو اتباع الإجراءات الملائمة<sup>(٨٤)</sup>.

٣٥- وهناك مجال هام يوجد فيه للهيئات المعنية بالمنافسة أحياناً دور تقوم به هو مجال السياسات والتدابير التجارية. وفي الكثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تستشار السلطات المعنية بالمنافسة في صياغة السياسات التجارية؛ وفي كندا والولايات المتحدة يمكن أن تستشار أيضاً فيما يخص تنفيذ السياسات التجارية وإنفاذ القوانين التجارية<sup>(٨٥)</sup>. غير أن من الصعب عملياً على السلطات

المعنية بالمنافسة، في معظم الأحيان، أن تحقق نتائج في هذا المجال. ويزعم مثلاً أن التعليقات العلنية للجنة التجارة الفيدرالية للولايات المتحدة على الضرر الاقتصادي الناجم عن تدابير مكافحة الإغراق التي نفذتها لجنة التجارة الدولية تعليقات تم تجاهلها مراراً<sup>(٨٦)</sup>. وأوصى مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن يقوم واضعو السياسات، عند النظر في تدبير تجاري مرتقب أو استعراض التدابير الموجودة، بتقييم منهجي وشامل قدر المستطاع للآثار المحتملة للتدبير أو التدابير، بما في ذلك أثر التدبير أو التدابير على هيكل وسير الأسواق المعنية وآثارها الطويلة الأجل على التكيف الهيكلي للقطاع المتضرر؛ وأعد المجلس، قائمة مرجعية بالآثار الهامة للتدابير التجارية من أجل توفير إطار لمثل هذا التحليل<sup>(٨٧)</sup>. وأشار إلى أن السلطات المعنية بسياسة المنافسة يمكن أن تساهم مساهمة هامة في مثل هذه التحليل، خاصة فيما يتعلق بتقييم الأثر المحتمل للتدبير أو التدابير على هيكل وسير الأسواق المعنية<sup>(٨٨)</sup>. غير أن هناك القليل من المعلومات عن الطريقة التي نُفِذت بها هذه التوصيات فعلاً.

٣٦- وفي الاتحاد الروسي دافعت لجنة مكافحة الاحتكار بنجاح عن وقف تدابير حماية التجارة المقترحة ضد استيراد المنسوجات وآلات تسجيل النقود من الاتحاد الأوروبي. واكتشفت في تحقيقاتها أن المنتجين المحليين في بعض الأحيان كانوا يبنون الحصول على حماية تعريضية من غير أن يحاولوا تعزيز قدرتهم على المنافسة في الأسواق العالمية، بينما تبين في حالات أخرى أن الظروف في الأسواق المحلية كانت السبب الرئيسي لتدهور أدائهم<sup>(٨٩)</sup>. وتعاونت اللجنة مع وزارة الاقتصاد أيضاً في تحديد شروط دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق الروسية ودافعت بنجاح عن إلغاء عدد من الأحكام التي كانت ستشكل حواجز غير معقولة للدخول. وفي بولندا تم التخلي عن تدبير مقترح لفرض تعريفات على الأغذية المستوردة بسبب ردود الفعل السلبية التي أبدتها مكتب مكافحة الاحتكار<sup>(٩٠)</sup>. بيد أن إحدى العقوبات الرئيسية التي منعت تحقيق نجاح أكبر في الدعوة في مجال التجارة هي القيود التجارية في البلدان الأخرى. وطلب المكتب البولندي لمكافحة الاحتكار تقييماً شاملاً لآثار التخلي عن السياسة التجارية الليبرالية وتعليلاً لأسباب اعتماد تدابير حمائية؛ وجدال بأن من الضروري أن تكون هذه التدابير، في حالة اعتمادها، تدابير ذات نطاق ومدة حماية محدودين وأن تتضمن معدلاً سنوياً للتخفيض يُحدد مسبقاً<sup>(٩١)</sup>. بيد أن بولندا أدخلت هيكل تعريفات أعلى بسبب عدم اتساق ردود فعل شركائها التجاريين على عملية تحرير التجارة الواسعة النطاق التي طبقتها سابقاً وأدى ذلك حتماً إلى زيادة في الأسعار في الأسواق التي كانت توجد فيها هيمنة<sup>(٩٢)</sup>.

#### الحواشي

(١) انظر الفقرة ٨ من القرار الذي اعتمده المؤتمر والوارد في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التمييزية (TD/RBP/CONF.4/15)، المرفق الأول.

(٢) انظر الفرع الثالث من تقرير الأونكتاد المعنون "برنامج العمل، بما في ذلك برامج المساعدة التقنية والبرامج الاستشارية والتدريبية المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة" (TD/B/COM.2/EM/3).

(٣) في الفقرة ٢(ج) من التوصيات المتفق عليها (انظر وثيقة الأونكتاد TD/B/COM.2/EM/5، المرفق الأول). أُوردت التعليقات من حكومة هولندا التي أرسلت أيضاً بعض المواد المرجعية.

الحواشي (تابع)

(٤) انظر الفقرة ٨(أ) من الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة والتي ترد في المرفق الأول من "تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الأولى" (TD/B/44/4). (TD/B/COM.2/4).

(٥) وهو مدى اقتراب التكاليف الإجمالية لشركة ما من مستواها الأدنى النظري مع مراعاة مستوى ناتج الشركة ومواردها. وبالعكس، فإن حالة عدم الكفاءة تعكس زيادة التكاليف الفعلية على الحد الأدنى الممكن لتكاليف شركة ما عند مستوى ناتج معين.

(٦) لأغراض سياسة المنافسة، تحدد أسواق المنتجات والأسواق الجغرافية ذات الصلة بتقييم إحدى أو كلتا إمكانياتي الاستخدام المتبادلتين (إمكانيات معقولة للمستهلكين للتحويل إلى منتجين آخرين أو منتجات بديلة وإمكانيات معقولة للمنتجين لعرض نفس المنتجات أو منتجات بديلة) ومرونة الطلب الشاملة (استعداد الزبائن للتحويل إلى منتجات بديلة نتيجة زيادة مفترضة في الأسعار).

(٧) انظر N. van Hulst, *De baten van het marktwerkingsbeleid* (مستنسخ)، وهي وثيقة تغطي سمرة العقارات ومحوري العقود وموردي الطاقة والمتاجر (ساعات العمل) ومؤسسات الائتمان للشركات الصغيرة والنقل بالحافلات والمشتريات العامة بدون مناقصات؛ و Hendrik P. van Dalen, *Efficiency and collusion in Dutch real estate brokerage*, وزارة الشؤون الاقتصادية، لاهاي، حزيران/يونيه ١٩٩٥.

(٨) انظر Luke M. Froeb et, al., *What is the effect of bid-rigging on prices?*, United States Justice Department, EAG Discussion Paper 93-2, 28 January 1993.

(٩) انظر البيانات والدراسات المذكورة في: F.M. Scherer and David Ross, *Industrial market structure and economic performance*, 3rd ed., Houghton Mifflin Company, Boston, 1990, pp. 668-669.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢٥-٢٢٦.

(١١) انظر David B. Audretsch, "Legalized cartels in West Germany", *Antitrust Bulletin* (1989), vol. XXXIV, p. 579.

(١٢) انظر S. Nickell, "Competition and corporate performance", *Journal of Political Economy* (1996), vol. 104, no. 4.

(١٣) انظر Joaquim Oliveira Martins et, al., *Mark-up ratios in manufacturing industries: Estimates for 14 OECD countries*, OECD Economics Department Working Paper No. 162 (OCDE/GD(96)61), Paris, 1996.

الحواشي (تابع)

(١٤) انظر Scherer and Ross, op. cit., pp. 411-447 and 668-669.

(١٥) انظر Gregory J. Werden, *A review of the empirical and experimental evidence on the relationship between market structure and performance*, United States Department of Justice, EAG Discussion Paper 91-3.

(١٦) إن الحد الأدنى للحجم الاقتصادي للمصنع والعمليات عموماً، وليس تركيز السوق أو الشركات الكبيرة، هو الذي يؤدي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة. غير أن الحد الأدنى للحجم الاقتصادي وتركيز السوق أو الشركات الكبيرة يميلان إلى الترابط فيما بينهما.

(١٧) انظر J. M. Macdonald, "Does import competition force efficient production?", *Review of Economics and Statistics* (1994), vol. 76, pp. 721-727, and Scherer and Ross, op. cit., pp. 438-439, 670-672.

(١٨) انظر Richard E. Caves et. al., *Industrial efficiency in six nations*, Cambridge, Mass., MIT Press, 1992.

(١٩) انظر الأونكتاد، تركيز القوة السوقية عن طريق الاندماجات والاستيلاءات والمشاريع المشتركة وسائر وجوه امتياز السيطرة وآثاره على الأنواع الدولية، لا سيما أنواع البلدان النامية (TD/B/RBP/80/Rev.2).

(٢٠) انظر Peter A. G. van Bergeijk and Robert C. G. Haffner, *Privatization, deregulation and the macroeconomy: Measurement, modelling and policy*, Edward Elgar, Cheltenham, المملكة المتحدة، ١٩٩٦.

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) انظر Simon Hall et. al., "How do UK companies set prices", *Bank of England Quarterly Bulletin*, May 1996, pp. 180-192.

(٢٣) انظر Bergeijk and Haffner، مرجع سابق.

(٢٤) انظر Scherer and Ross، مرجع سابق. الصفحات ٦٧٢-٦٧٥.

(٢٥) انظر Clive S. Gray, "Competition policy in developing countries pursuing structural adjustment", *Antitrust Bulletin* (1993), vol. XXXVIII, pp. 425-467.

الحواشي (تابع)

- (٢٦) **انظر** Giovanni Nicola De Vito, *Market distortions and competition: the particular case of Malaysia*, UNCTAD Discussion Paper No. 105, October 1995.
- (٢٧) **انظر** Rugayah Mohamed, "Market structure, conduct and performance of Malaysia's manufacturing sector", *Asian Economies*, vol. 25, no. 3. September 1996, pp. 24-42.
- (٢٨) **بما فيما جمهورية كوريا، والبرازيل، ومقاطعة تايوان الصينية، والفلبين، وكينيا، وماليزيا، والمكسيك واليونان. وتتوافر بيانات مماثلة عن الصين، وكوت ديفوار وكولومبيا؛ انظر** Gray، **مرجع سابق.**
- (٢٩) **انظر** United States Federal Trade Commission, "Anticipating the 21st century: Competition policy in the new high-tech global marketplace", vol. I, *Antitrust and Trade Regulation Report*, Special Supplement, 6 June 1996.
- (٣٠) **انظر** OECD, *Regulatory reform, privatisation and competition policy*, Paris 1992.
- (٣١) **انظر** J. Bound et. al., "Who does research and development and who patents?", in Zvi Griliches (ed.), *Research and development, patents and productivity*, National Bureau of Economic Research Conference Report, Chicago, 1984.
- انظر أيضا** Zoltan J. Acs and David B. Audretsch, *The determinants of innovation in large and small firms*, Discussion Paper IIM/IP 86-1, and *Accounting for the differences between large-and small-firm innovation*, IIM/IP 86-19, Wissenschaftszentrum für Sozialforschung, Berlin, 1986.
- (٣٢) **انظر** Martins et. al..
- (٣٣) **انظر** Scherer and Ross, op, cit., pp. 653-660.
- (٣٤) **انظر** R. Levin et. al., "R&D, appropriability, and market structure: new evidence in some Schumpeterian hypotheses", *American Economic Review* (1985), vol. 75.
- (٣٥) **انظر** J. Groenwegen and P. R. Beije, "The European answer to the dilemmas of competition, cooperation and mergers", *Journal of Economic Issues* (1992), vol. XXVI. pp. 493-511.
- (٣٦) **انظر** F. M/ Scherer, "Schumpeter and plausible capitalism", *Journal of Economic Literature* (1992), vol. XXX. pp. 1416-1433.

#### **الحواشي (تابع)**

(٤٢) تسري هذه الملاحظات، بعد إجراء التغييرات اللازمة، على حقوق الملكية الفكرية التي تكفل تحديد هوية المنتجات مثل العلامات التجارية، وهو ما ينطوي على الاستثمار في تعزيز الاعتراف بالمنتج وسعته.

(٤٣) انظر، J. Gali, "Monopolistic competition, endogenous mark-ups, and growth", *European Economic Review* (1994), vol. 38، الصفحات ٧٤٨-٧٥٦.

(٤٤) انظر Ross و Scherer المرجع السالف الذكر المجلد ٣٨، الصفحات ٦٦٣-٦٦٧.

(٤٥) انظر P.A.C. van Bergeijk et. al., "Measuring the speed of the invisible hand: The macro-economic costs of price rigidity", *Kyklos* (1993), vol. 46, pp.529-544.

(٤٦) انظر منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، Dirk Pilat و *Regulatory reform ...*.

(٤٧) انظر Clifford Winston, "Economic deregulation: Days of reckoning for microeconomists" *Journal of Economic Literature* (1993), vol. XXXI pp. 1263-1289. وشملت هذه الصناعات الخطوط الجوية والسكك الحديدية والنقل بالشاحنات والاتصالات السلكية واللاسلكية وتلفزيون الكابل والسمرة والغاز الطبيعي. وأجريت مقارنة افتراضية لآثار رفع الضوابط التنظيمية على الرفاه ولما كان سيقع لو استمرت الضوابط التنظيمية.

(٤٨) انظر Kees Koedijk and Jeroen Kremers, "Market opening, regulation and growth in Europe", 23 *Economic Policy*, vol. 23, pp. 443-468.

(٤٩) انظر لجنة الاتحادات الأوروبية، COM(96)، *The impact and effectiveness of the single market*, 520 Final, Brussels, 30 October 1996.

(٥٠) انظر لجنة الصناعة لدى مجلس الحكومات الاسترالية، *The growth and revenue implications of Hilmer and related reforms*, March 1995.

(٥١) انظر Sveinbjörn Blöndal and Dirk Pilat, "The economic effects of regulatory reforms" OECD *Economic Studies*, 1997. وشملت الصناعات المنظور فيها الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل البري والخطوط الجوية والتوزيع.

#### الهواشي (تابع)

(٥٢) انظر J. Luis Guasch and Robert W. Hahn, The costs and benefits of regulation: Implications *for developing countries*, Policy Research Working Paper 1773، حزيران/يونيه ١٩٩٧. وتشمل



التقديرات المتعلقة بالأزجنتين مختلف أنواع الأنظمة وليس فقط الأنظمة الاقتصادية. وتتراوح التكاليف بين الضائر في الكفاءة والتكاليف الإضافية التي يتكبدها المستهلكون وتحفيصات الضرائب والإعانات؛ وبذلك لا يصح تقنياً جمعها.

(٤٨) انظر الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٤، منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.94.II.D.26.

(٤٩) انظر الأونكتاد (UNCTAD/ITP/65) UNCTAD, Corporate policies in the Republic of Korea "Strategy, structure and performance of Korean business groups: a transaction cost approach", *Journal of Industrial Economics* (1988), vol. XXXVII, pp. 141-158.

(٥٠) انظر Sanjaya Lall, "Industrial policy: The role of Government in promoting industrial and technological development", *UNCTAD Review 1994* (UNCTAD/SGO/8).

(٥١) انظر Alice H. Amsden and Ajit Singh, "The optimal degree of competition and dynamic efficiency in Japan and Korea", *European Economic Review* (1994), vol. 38, pp. 941-951.

(٥٢) انظر Michael Porter, *The competitive advantage of nations*, Macmillan, London, 1990, and Sung-Taik Han, "Competition policy and economic development in Korea", in *OECD Competition and economic development*, Paris, 1991, pp. 223-245.

(٥٣) انظر المرجع السالف الذكر.

(٥٤) انظر الأونكتاد، *International monetary and financial issues for the 1990s*, vol.1 (UNCTAD/GID/G24/1).

(٥٥) انظر المرجع السالف الذكر.

(٥٦) انظر T. Condon and J. de Melo, *Industrial organization implications of QR trade regimes: Evidence and welfare costs*, ورقة العمل رقم ٤٨٧، البنك الدولي، آب/أغسطس ١٩٩٠. انظر أيضا James Tybout et. al, "The effect of trade reforms on Scale and technical efficiency: New evidence from Chile", *31 Journal of International Economics* (1991), vol. 31, pp. 231-250.

#### الهواشي (تابع)

(٥٧) انظر الأونكتاد، *Trade liberalization in Chile: Experiences and prospects* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.91.II.D.18)، ١٩٩٢.

(٥٨) انظر Claudio Roger Allan Boner, "Competition policy and institutions in, reforming economies in **البنك الدولي**, *Regulatory policies and reform: A comparative perspective* R. Frischtak (ed.), **كانون الأول/ديسمبر** ١٩٩٥، الصفحات ٢٨ - ٦٨.

(٥٩) المرجع نفسه، انظر كذلك، المرجع السالف الذكر.

(٦٠) انظر Shyam Khemani, "Interface between competition and trade policies", 23 *International Business Lawyer* (1995), vol .23, p. 481.

(٦١) انظر المجلد ٢٢، المرجع السالف الذكر.

(٦٢) انظر Laura D'Andrea Tyson, *Who's bashing whom? Trade conflict in high-technology industries* (معهد الاقتصاديات الدولية، واشنطن العاصمة، ١٩٩٢).

(٦٣) المرجع نفسه.

(٦٤) انظر Edward Graham, *Competition policies in the dynamic industrializing economies: The case of China, Korea and Chinese Taipei* (mimeo), OECD Development Centre, 1997.

(٦٥) انظر مثلاً قضية أوليفيتي/كانون (1988) 51 (L52) O.J.

(٦٦) انظر European Commission, *XII Report on Competition Policy*, 1983, *XXI Report on Competition Policy*, 1991 *Competition Policy*, وانظر أيضا 787 C.M.L.R. 1 (1985); 207/17 O.J.L. 1984 *the Synthetic Fibres case*.

(٦٧) انظر *General Motors Corp.*, 103 F.T.C. 374 (1984), and *General Motors Corp.*, C-3132, 5 Trade Reg. Rep. (CCH) 23491 (FTC Oct. 29 1993).

(٦٨) انظر Ropert M. Feinberg, "Strategic and deterrent pricing responses to antitrust investigation", *International Journal of Industrial Organization* (1984), vol. 2, pp. 75-84.

(٦٩) المرجع نفسه.

#### الحواشي (تابع)

(٧٠) انظر Robert, M. Feinberg "The effects of European competition policy on pricing and profit margins", *Kyklos* (1986), vol. 39 p. 267.

Robert M. Feinberg, "The enforcement and effects of European competition policy: **انظر** (٧١) Results of a survey of legal opinion", *Journal of Common Markets Studies*. (1985), vol. XXIII, p. 373.

R.W. Shaw and P. Simpson, "The persistence of monopoly: An investigation of the **انظر** (٧٢) effectiveness of the United Kingdom Monopolies Commission", *XXXIV The Journal of Industrial Economics* (1986), vol. XXXIV, p. 355

Juan Fancisco Torres Landa R., "Recent developments in antitrust legislation in Mexico" **انظر** (٧٣) *The Comparative Law Yearbook of Inernational Business*, vol. 18, 1996, p. 49.

Martin Howe, "Competition policy and deregulation", in OECD Competition and **انظر** (٧٤) *economic development*.

Emmanuel A. Cruz, *Merger in the interisland shipping industry: Philipine experience* **انظر** (٧٥) (mimeo), Interntional Training Program on Competition Policy, 4-8 August 1997, Korea Development Institute and Korea Fair Trade Commission, Seoul.

Charles F. Rule, and *merger enforcement policy: Protecting the consumer - Remarks* **انظر** (٧٦) *before the American Bar Association* (mimeo), 9 October 1987; and Severin Borenstein, "The evolution of U.S. airline competition", 6 *Journal of Economic Perspectives* (1992), vol. 6, pp. 45-74.

Yves Kenfack, *La politique de la concurrence dans les transport maritimes internationaux: **انظر** (٧٧) Enjeux por les pays en développement*, UNCTAD consultant report (forthcoming) **تقرير خبير استشاري للأونكتاد (يصدر لاحقاً).**

H.K. Paranjape, *Control in India of restrictive business practices* **انظر** (٧٨) . **الأونكتاد**  
Janusz A. Ordover "Competition policy for natural monopolies in a **وانظر أيضا** (UNCTAD/ST/MD/20) developing market economy", *Economics of Transition* (1994), vol. 2, pp.317-342.

Ropert D. Snderson and S. Dev Khosla, Competition policy as A dimension of **انظر** (٧٩) *economic policy: a comparative perspective*, Occasional Paper No. 7, Industry Canada, May 1995.

#### الحواشي (تابع)

Malcolom D. Rowat, "Competition policy in Latin **انظر** (٨٠) *America: Legal and institutional issues*", in Julio Fandez (ed.), *Law and politics*, Macmillan, London, 1997.

(٨١) انظر "A note of caution with respect to a WTO agenda on competition policy" ، بيان أدلى به جوال ل. كلاين، مساعد النائب العام بالنيابة، وزارة العدل في الولايات المتحدة، أمام المعهد الملكي للشؤون الدولية، تشاتهام هاوس، لندن، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

(٨٢) انظر الأونكتاد، الممارسات التجارية التقييدية التي لها أثر في أكثر من بلد واحد، وخاصة من البلدان النامية والبلدان الأخرى، واستنتاجات إجمالية فيما يتعلق بالقضايا التي تثيرها هذه الحالات (TD/RBP/CONF.4/6)؛ وورقة قدمت إلى برنامج التدريب الدولي بشأن سياسة المنافسة، سيول، ٤ - ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧.

(٨٣) انظر Fair Trade Commission, *Monopoly regulation and fair trade in Korea* سيول، ١٩٩١.

(٨٤) انظر Commission de la Concurrence, *Rapport d'activité - Année 1996*.

(٨٥) انظر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، Paris, 1984.

(٨٦) انظر Boner المرجع السالف الذكر.

(٨٧) *Recommendation of the Council for cooperation between Member countries in areas of potential conflict between competition and trade policies* (C(86)65(Final), 23 October 1986.

(٨٨) انظر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Competition and international trade: OECD instruments for cooperation*, Paris, 1987.

(٨٩) انظر Leonid Bochin, Competition policy in the Russian Federation as a factor of integration *into the world economy*, (mimeo) حلقة دراسية بشأن سياسات المنافسة من أجل بناء اقتصاد عالمي متكامل، أوسلو، ١٩٩٥.

(٩٠) انظر Craig W. Conrath and Barry T. Freeman, "A response to The effectiveness of proposed antitrust programs for developing countries", 19 *North Carolina Journal of International Law and Commercial Regulation* (1996), vol. 19. p. 233.

(٩١) انظر *Annual Report on Activity of the Antimonopoly Office 1992*, Warsaw, 1993.

(٩٢) انظر Antimonopoly Office, Competition law and policy in Poland (1990-1993), Warsaw 1994. وارسو، ١٩٩٤.

• • • • •